يحتوي هذا الكراس أربعة مشاريع مقررات تحضيرية للمؤتمر العالمي المقبل للأممية الرابعة المرتقب سنة 2018.
ثلاثة مشاريع تبنتها اللجنة العالمية للأممية في دورة فبراير 2017، وبالنسبة لمشروع المقرر بشأن البيئة: تم تكليف لجنة البيئة من طرف اللجنة العالمية كي تتقدم بمشروع، وبعد المشروع الأول الذي صدر في 9 غشت 2017، اجتمعت لجنة البيئة وأعدت مشروعا أعيدت صياغته وقدمته في اجتماع مكتب الأممية الرابعة في 14 و15 أكتوبر 2017. وهذا هو المشروع المعروض للنقاش التحضيري للمؤتمر.

المحتويات:

I- العولمة الرأسمالية والامبرياليات والفوضى الجيوسياسية ومستتبعاتها
II- اضطرابات اجتماعية ومقاومات وبدائل
III-تدمير البيئة الرأسمالي والبديل الاشتراكي البيئي
IV-نحو نص عن "دور الأممية الرابعة ومهامها"
تعريب جريدة المناضل-ة

مشروع مقرر معروض لنقاش تحضير المؤتمر العالمي: العولمة الرأسمالية والامبرياليات والفوضى الجيوسياسية ومستتبعاتها

سبق نشر صيغ مختلفة لهذا النص. وفي دورتها في فبراير 2017 ناقشته مجددا اللجنة العالمية للأممية الرابعة. وصادقت عليه، مع مشروعي مقرر آخرين، كنص تحضيري للمؤتمر العالمي المقبل للأممية الرابعة المرتقب في العام 2018.

تعميم السياسات النيوليبرالية – المطبقة أصلا بدءا من سنوات 1970 في بلدان مثل الشيلي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لكن الممتدة حتى إلى بلدان أوربا الشرقية، هذا التعميم تسارع بعنف بعد تفجر الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة السوفييتية مطلع سنوات 1990. وبلغت العولمة الرأسمالية كامل اندفاعها، مولدة نمط سيطرة عالمية جديد ذي مستتبعات عديدة وعميقة.

بيد أن النظام النيوليبرالي يظل غير مكتمل، مفضيا إلى وضع عالمي سمته الفوضى المزمنة. تعود أول أزمة مالية مرتبطة بالعولمة إلى 1997-1998، ثم عاودت حتى بلغت أزمة 2007-2008 الكبرى. إن أزمة فيض الإنتاج الرأسمالية عميقة. وتوجد علاقات القوى الجيوسياسية في وضع اختلال. ولم تكف بعض الامبرياليات التقليدية عن الانحدار، فيما تتعزز قوى امبريالية جديدة، مؤججة التنافس. وفي بلدان ومناطق عديدة أفضى عنف الإملاءات النيوليبرالية الشامل إلى تفكك النسيج الاجتماعي، وإلى أزمات نظام حادة، وحتى انتفاضات شعبية، بل أيضا إلى تطورات مضادة للثورة خطيرة. وقد باتت شعوب عديدة تدفع غاليا كلفة الأزمة البيئية الشاملة التي لا تني تتفاقم – لاسيما احترار المناخ دون اقتصار عليه.

إننا إزاء تجربة عولمة رأسمالية وعواقبها، تجربة تتيح لنا تحيين تحاليلنا وتناول موضوعات جديدة. ولا تدعي "الموضوعات" التالية الاكتمال ولا عرض استنتاجات ناجزة. غايتها الأولى إنعاش عملية تفكير جماعي عالمية. وغالبا ما تستند على حجج سبق تقاسمها، لكنها تسعى إلى دفع مستتبعاتها نحو أمام. ولهذه الغاية، ومع المجازفة بتبسيط مفرط لوقائع معقدة، تقوم الموضوعات بـ"تطهير" التطورات الجارية، غير المكتملة في الغالب، لتثمين ما يبدو جديدا.

ا - مجرة امبريالية جديدة

أول ما نعاين هو اختلاف الوضع الراهن عن أوضاع مطلع القرن أو في أثناء سنوات 1950-1980. ونسجل بوجه خاص:

*التغير العميق وتنوع المكانة الاعتبارية للامبرياليات التقليدية : "قوة فائقة" أمريكية؛ وإخفاق تشكيل امبريالية أوربية مندمجة؛ و"تحجيم" الامبرياليتين الفرنسية والبريطانية؛ ووجود امبرياليات "بلا أسنان" (ألمانيا بوجه خاص، لكن حتى اسبانيا إزاء أمريكا اللاتينية)؛ وإخضاع الامبريالية اليابانية (رغم جيشها المهم، لا تملك سلاحا نوويا ولا حاملة طائرات)، وأزمات تفكك اجتماعي ببعض البلدان الغربية (اليونان) منتمية تاريخيا إلى الدائرة الامبريالية...

*توطد أشكال أولية لامبرياليات جديدة – بدءا بالصين الفارضة ذاتها حاليا بما هي ثاني قوة عالمية، وروسيا التي تنجح في فرض مصالحها في ساحة الحرب السورية.

* تغيرات مهمة في قسمة العمل الدولية، مع "تمييل financiarisation الاقتصاد، وتفكيك صناعة مختلف البلدان الغربية، بخاصة الأوربية،

وتغير مركز الإنتاج العالمي للسلع لاسيما في آسيا- هذا دون استهانة بكون الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا تظل قوى صناعية كبيرة.

*تطور متفاوت لكل امبريالية، قوية في بعض المجالات، وضعيفة في أخرى. فبات من جراء ذلك وضع تراتب للدول الامبريالية أشد تعقيدا من سابق عهده. وجلي أن الولايات المتحدة الأمريكية تظل بالمقدمة؛ فلها دون سواها إمكان إدعاء القوة في كل المجالات، لكنها تسجل مع ذلك انحدارا اقتصاديا نسبيا، وتُحس حدود سلطتها العالمية.

لذا ليس توصيف القوى الجديدة السؤال الوحيد المطروح علينا. يتعين علينا أيضا إعادة تقييم المكانة الاعتبارية المتغيرة للامبرياليات التقليدية – والنظام الامبريالي برمته. إن مفاهيم كلاسيكية، مثل "المركز" و "الأطراف" و "الشمال" و"الجنوب"، تستدعي إعادة نظر في ضوء تنوع داخلي متنام لكل من هذه المجموعات الجيوسياسية.

II - عدم استقرار جيوسياسي مزمن

ثاني إثبات هو أن العولمة الرأسمالية لم تنتج "نظاما عالميا جديدا" مستقرا، بل بالعكس.

- ثمة كتلة امبريالية مسيطرة يمكن نعتها بـ"الكتلة الأطلسية" – لأنها مهيكلة حول محور أمريكا الشمالية/ الاتحاد الأوربي- بمعنى الكلمة الجيوستراتيجي لا الجغرافي: إذ تضم استراليا و نيوزيلندا واليابان. إنها كتلة متراتبة تحت هيمنة أمريكية. ويمثل حلف شمال الأطلسي ذراعها المسلح الدائم. ويبرز تمددها إلى الحدود الأوربية لـ"دائرة" التحكم الروسية أن وظيفتها الأولية لم تفقد راهنيتها، فيما غدت تلك الحدود منطقة نزاعات.

- سعى حلف شمال الأطلسي إلى مزيد من الانتشار شرقا، دون كبير نجاح. وتبرز الأزمة بالشرق الأوسط أن هذه المنظمة ليست إطارا عملياتيا كفيلا بفرض شريعته بكل مكان. والتوترات حادة مع ركيزتها الإقليمية، تركيا. وقد جرى عقد تحالفات متباينة حسب كل ساحة عمليات مع أنظمة متعارضة كالمملكة السعودية وإيران. ويظل الإسهام العسكري لأعضائها الأوربيين هامشيا. ويغذي هذا الوضع هجمات رونالد ترامب عليها.
- نشهد احتدام تنافس الامبرياليات. على الصعيد الجيوسياسي، تطالب الصين، الوافد الجديد، بدخول ساحة الأكابر. وباتت روسيا فاعلا لا محيد عنه في ساحة نفوذها الموسعة (سوريا). وتسعى حكومة اليابان إلى خفض تبعيتها العسكرية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية والى التحرر من البنود السلمية في الدستور الياباني. وعلى صعيد اقتصادي يستعر التنافس، وتتيح حرية حركة الرساميل لـ"امبرياليات فرعية" دخول الحلبة أبعد من دائرتها الإقليمية. وعلى صعيد إيديولوجي، تواجه الطبقات السائدة أزمة مشروعية، وفي الغالب اختلالات في اشتغال المؤسسات- تفقد التحكم بعمليات انتخابية حتى في بلدان أساسية كالولايات المتحدة الأمريكية (انتخاب ترامب) او المملكة المتحدة (بريكسيت). وحالة الحرب دائمة. وباتت نتائج الأزمة البيئية الشاملة مستشعرة. ويتمزق النسيج الاجتماعي بمناطق مختلفة بالعالم. وتبلغ الكوارث الإنسانية وتهجير السكان القسري مستوى غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية.

وتدفع الشعوب ثمنا باهظا بفعل فرض النظام النيوليبرالي الجديد. وللازمة المزمنة الراهنة أسباب متعددة.

يظل دوما دور الدول الامبريالية متمثلا في تأمين الشروط الملائمة لتراكم الرأسمال، لكن الرأسمال المعولم يشتغل إزائها على نحو أكثر استقلالا قياسا بالماضي. وأسهم هذا الفكاك في جعل مناطق النفوذ القديمة التي كانت حصرا على الامبرياليات التقليدية (ما خلا، والى حد بعيد، أمريكا اللاتينية) ذات نفاذية. ولحركية الرأسمال الفائقة عواقب مدمرة لتوازن المجتمعات، ما ينسف إمكانات إضفاء استقرار على الدول.

العولمة الرأسمالية والتمييل وتدويل سلاسل الإنتاج المتزايد، كلها تقلص مقدرة الدول على تطبيق سياسات اقتصادية.

- مستوى التمييل غير المسبوق، وتطور الرأسمال المسمى "وهميا"، الملازم للرأسمالية المعاصرة، اتخذ في السنوات الأخيرة أحجاما كبيرة. ويؤدي ذلك، دون قطع الصلة، إلى درجة أعلى من ابتعاد العمليات الإنتاجية، فيما تنحل العلاقة بين المُقرض الأصلي والمقترض الأصلي. دعم التمييل النمو الرأسمالي لكن تطور الفائق يفاقم التناقضات.
- بات نظام الديون فاعلا في الشمال كما الجنوب. انه أداة رئيسية بيد ديكتاتورية الرأسمال على المجتمعات، ويقوم بدور سياسي مباشر، كما تؤكد حالة اليونان، لفرض الناظم النيوليبرالي. ويقوم، إلى جانب معاهدات التبادل الحر، بمنع تطبيق الحكومات لسياسة بديلة تتيح الخروج من الأزمة الاجتماعية.
- تُخاض "حرب عملات" حقيقية، وهذا أحد أوجه النزاعات بين الامبرياليات، إذ يحدد استعمال عملة ما مناطق التحكم.
- كانت التحالفات الجيوسياسية بالأمس "مجمدة" بنزاعات شرق-غرب من جهة وبالنزاع الصيني السوفييتي من جهة أخرى، وباتت

أكثر تغيرا وعدم ثبات وبخاصة جنوب آسيا. وسعت أنظمة بأمريكا اللاتينية إلى تليين المشد الأمريكي المفروض

- تغذي أوجه تنافس الامبرياليات دوامة جديدة من سباق التسلح، من بناء حاملات طائرات جديدة حتى "تحديث" السلاح النووي من طرف بلدان كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي تسعى إلى جعلها عملياتية ومقبولة سياسيا في إطار صراعات محصورة مكانيا. ويفاقم نشر الولايات المتحدة الأمريكية "الدرع المضاد للصواريخ" أكثر تلك الدوامة كما أبرزت الأزمة الكورية.
- أسهم انطلاق الثورات العربية، ثم عنف الثورة المضادة بعدد من بلدان المنطقة، في خلق وضع غير متحكم به في منطقة واسعة تمتد من الشرق الأوسط إلى الساحل (وحتى أبعد).
- بعد انفجار الاتحاد السوفييتي، كانت البرجوازيات والدول الامبريالية (التقليدية) غازية جدا في مرحلة أولى: تغلغل في أسواق الشرق، وتدخل بأفغانستان (2001) وبالعراق (2003)... ثم كان ثمة توحل عسكري، والأزمة المالية، وبزوغ قوى جديدة والثورات العربية ...ليفضي كل ذلك إلى فقد المبادرة و التحكم الجيوسياسيين: باتت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تتفاعل باستعجال أكثر مما تخطط فرض نظامها.
- في هذا السياق، يصبح دور القوى الإقليمية هاما: تركيا، إيران، المملكة السعودية، إسرائيل، مصر، الجزائر،... أفريقيا الجنوبية، البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية،،، إنها تلعب، رغم موقع تابع في نظام السيطرة العالمية تحت هيمنة أمريكية، لعبتها الخاصة، زيادة على دور الدركي الإقليمي (مثل البرازيل في هايتي).

وتتمثل إحدى أسئلة الوضع العالمي في الرابط بين انعطاف ما بعد 1989(امبرياليات غازية) وذاك المتشكل في منتصف سنوات 2000 (عدم استقرار جيوسياسي).

من وجهة النظر هاته، مثلت الأزمات المالية لـ1997-1998 و 2007-2008 نقطة ترجح حقيقية. فقد كانت لها، وهي تكشف التناقضات الملازمة للعولمة الرأسمالية، عواقب كبيرة على الصعيد السياسي (نزع الشرعية عن نظام السيطرة) والاجتماعي (بالغة القسوة في البلدان المتضررة مباشرة) وهيكلية – مع، بوجه خاص، تفجر الديون. وهي في خلفية الحركات الديمقراطية الكبرى التي انبثقت بعد بضع سنوات (الاعتصامات بالميادين)، لكن أيضا تطورات رجعية صريحة ومعادية للديمقراطية غذاها خوف "الطبقات الوسطى" الكبير (تايلاند مثلا).

يخلق عدم الاستقرار الهيكلي للنظام المعولم، في تركيب مع الأزمة البيئية والتنقلات الكثيفة للسكان، أشكال فقر جديدة (مثل الفلبين) تجبر المنظمات التقدمية على تطبيق سياسات ملائمة.

III - العولمة و أزمة القابلية للحكم

أرادت البرجوازيات الامبريالية الإفادة من انهيار الكتلة السوفييتية وانفتاح الصين على الرأسمالية بقصد خلق سوق عالمية موحدة القواعد بما يتيح لها نشر رساميلها وفق مشيئتها. ولم يكن لعواقب العولمة الرأسمالية إلا أن تكون بالغة العمق – وفاقمتها تطورات لم ترد البرجوازيات الامبريالية، المغتبطة، توقعها.

في الواقع كان ذلك المشروع يستتبع:

- تجريد المؤسسات المنتخبة (برلمانات، حكومات،...) من سلطة قرار الخيارات الأساسية، وإجبارها على تطبيق تدابير متخذة في مكان آخر في تشريعاتها :المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقات التبادل الحر الدولية، الخ، مسددا على هذا النحو ضربة قاضية للديمقراطية البرجوازية الكلاسيكية – ما جرى التعبير عنه إيديولوجيا بالإحالة إلى "الحكامة" بدلا من الديمقراطية.
- نزع الشرعية، باسم سمو حق "التنافس"، عن "الأنماط الملائمة" من سيطرة البرجوازية الناتجة عن التاريخ الخاص للبلدان وللمناطق (المساومة التاريخية من الطراز الأوربي)، وشعبويات من طراز أمريكي لاتيني، وتحكم دولتي من الطراز الأسيوي، وأنماط متنوعة من الزبونية القائمة على إعادة التوزيع...). فقد كانت كلها تقيم علاقات معدلة مع السوق العالمية وبالتالي عقبات بوجه الانتشار الحر للرأسمال الامبريالي.
- إخضاع القانون المشترك لقانون المقاولات التي يجب على الدولة أن تضمن أرباحها المرتقبة عند الاستثمار، ضدا على حق السكان في الصحة، وبيئة سليمة، وحياة غير هشة. إنه أحد الرهانات الكبرى للجيل الجديد من اتفاقات التبادل الحر التي تتمم الجهاز المشكل من المؤسسات الدولية من قبيل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي
- سيرورة متصاعدة بلا نهاية من تدمير الحقوق الاجتماعية. إذ أدركت البرجوازيات الامبريالية التقليدية مستوى الضعف والأزمة الذين ألما بالحركة العمالية ببلدان ما يسمى "المركز". وباسم "التنافسية" بالسوق العالمية، أفادت من ذلك لشن هجوم مستمر، ومنهجي، لتدمير الحقوق الجماعية المكتسبة بوجه خاص في الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية. لم تكن ترمي إلى فرض "عقد اجتماع" جديد أكثر ملاءمة لها، بل إلى إنهاء كل اتفاقات من

هذا القبيل والاستيلاء على كل القطاعات المربحة المفلتة منها بانتمائها للخدمات العامة، من صحة وتعليم وأنظمة تقاعد، ونقل، الخ.

- تغيير لدور الدولة والعلاقة بين الرساميل الامبريالية والمجالات الترابية. فما عدا استثناءات، لم تعد الدولة شريك إشراف على مشاريع اقتصادية كبيرة أو تطوير بنيات تحتية اجتماعية (صحة، تعليم...). وإن كانت تواصل دعم "شركاتها" متعددة الاستيطان، فإن هذه الأخيرة لا تشعر (بالنظر لقوتها وتدويلها) بتبعية إزاء بلدانها الأصلية كما في السابق: باتت العلاقة "لامتساوقة" أكثر من أي وقت مضى...أما دور الدولة، الذي يظل أساسيا، فيتقلص إلى الإسهام في وضع قواعد تعميم حركية الرساميل، وفتح القطاع العام برمته لشهية الرأسمال، والإسهام في تدمير الحقوق الاجتماعية وإبقاء سكانها ضمن الوضع المتوقع لهم.
- إننا إذن إزاء نظامين تراتبيين مهيكلين لعلاقات السيطرة الامبريالية . تراتب الدول الامبريالية، المعقد كما أشرنا آنفا (النقطة ا)، وتراتب تدفقات الرساميل الكبرى التي تطوق العالم في شكل شبكات. لم يعد هذان النظامان يتطابقان، رغم أن الدول هي في خدمة تدفقات الرساميل.

تمثل العولمة الرأسمالية نمط سيطرة طبقية إجمالي جديد، غير مكتمل وغير مستقل هيكليا. إذ يؤدي إلى أزمات شرعية وقابلية للحكم مفتوحة في بلدان ومناطق عديدة، وإلى وضع أزمة دائمة. ومراكز الضبط العالمي المفترضة (منظمة التجارة العالمية، مجلس أمن الأمم المتحدة...) عاجزة عن النهوض بمهمتها.

لا تسيطر طبقة ما على المجتمع على نحو مستديم بلا توسطات، ومساومات اجتماعية، ودون مصادر شرعية، تاريخية كانت أو ديمقراطية،

أو اجتماعية أو ثورية... تصفي البرجوازيات الامبريالية قرونا من "الدراية" في هذا المجال باسم حرية حركة الرأسمال، فيما تمزق عدوانية السياسات النيوليبرالية النسيج الاجتماعي في عدد متزايد من البلدان. وإن حرمان قسم كبير من سكان بلد غربي كاليونان من خدمات الصحة أمر معبر جدا عن "تطرفية " البرجوازيات الأوربية.

في زمن الإمبراطوريات، كان يجب تأمين استقرار الممتلكات الاستعمارية – وكذا، وإن بدرجة أقل، مناطق النفوذ في زمن الحرب الباردة. أما اليوم فيتوقف ذلك، بفعل الحركية والتمييل، على المكان واللحظة... هكذا يمكن دخول مناطق برمتها في أزمة مزمنة تحت ضربات العولمة. وقد أدى تطبيق الأوامر النيوليبرالية من قبل أنظمة ديكتاتورية إلى انتفاضات شعبية بالعالم العربي، وتعبئات واسعة في أفريقيا، وأزمات نظام مفتوحة وردود مضادة للثورة عنيفة، مفضية إلى عدم استقرار حاد.

تكمن خصوصية الرأسمالية المعولمة في التلاؤم مع الأزمة كحالة دائمة: تصبح ملازمة للاشتغال العادي لنظام السيطرة الإجمالي الجديد. إن كان الأمر كذلك، وجب علينا تغيير رؤيتنا لـ"الأزمة "بما هي لحظة خاصة بين حقب مديدة من "الحالة العادية"- ولم نفرغ بعد من قياس عواقبها ومكابدتها.

IV - الامبريالية المتشكلة الجديدة

كانت البرجوازيات الامبريالية تعتقد بعد العام 1991 أنها ستلج أسواق البلدان المسماة سابقا "اشتراكية"، لدرجة إخضاعها على نحو طبيعي – متسائلة حتى ما إن بقيت لحلف شمال الأطلسي وظيفة ما إزاء روسيا. ليست هذه الفرضية عبثية كما يُبرز وضع الصين في انعطاف سنوات 2000 وشروط انضمام هذا البلد إلى المنظمة العالمية للتجارة (المناسبة

جدا للرأسمال العالمي). لكن الأمور اتخذت مسارا مغايرا – ويبدو أن هذا لم يكن واردا أصلا أو جديا لدى القوى القائمة.

في الصين، تشكلت برجوازية جديدة داخل البلد وفي النظام، عبر "تبرجز" البيروقراطية أساسا، بتحول هذه الأخيرة إلى طبقة مالكة بواسطة آليات باتت اليوم معروفة اليوم جيدا. أعادت إذن تشكيل ذاتها على قاعدة مستقلة (إرث الثورة الماوية)، وليس كبرجوازية خاضعة عضويا في الحال للامبريالية. على هذا النحو، غدت الصين قوة رأسمالية، دائمة العضوية بمجلس الأمن لها حق الفيتو (ينطبق هذا كله على روسيا أيضا)، مع أن تشكيلتها الاجتماعية، الموروثة عن تاريخ بالغ الخصوصية، تظل فريدة.

هل يمكن توصيفها بامبريالية جديدة؟ يجب طبعا تدقيق المقصود بهذا الوصف في السياق العالمي الراهن، وهذا بالذات موضوع هذا النص. لكن يبدو صعبا، مع تحول الصين إلى ثاني قوة عالمية، إنكار هذه الصفة عنها، أيا كانت أوجه هشاشة النظام القائم واقتصاده.

تظل روسيا تابعة اقتصاديا لصادراتها من المواد الأولية (حيث تمثل المواد البترولية نسبة الثلثين)، وتعود مكانتها الدولية كثيرا إلى ترسانتها النووية (توازن القوى العالمية) والى فعالية قوتها العسكرية الإقليمية الضاربة (القرم، سوريا).

حاولت دول البريكس أن تتدخل سوية في حلبة السوق العالمية لكن دون كبير نجاح. ولا تلعب البلدان المشكلة لهذه الكتلة الهشة كلها في نفس الساحة. يمكن على الأرجح اعتبار الهند و البرازيل وجنوب أفريقيا امبرياليات فرعية – وهو توصيف يعود إلى سنوات 1970- و دركيا إقليميا، لكن مع فارق مهم قياسا بالماضي متمثل في استفادتها من حرية أوسع لتصدير الرساميل (انظر "اللعبة الكبيرة" المفتوحة في أفريقيا مع تنافس

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا والهند والبرازيل وأفريقيا الجنوبية والصين وقطر وتركيا ونيجيريا و انغولا...).

هنا نخلص إلى ثلاثة استنتاجات:

1- يتأجج تنافس القوى الرأسمالية مع توطد الصين في آسيا الشرقية وأبعد منها، وروسيا في أوربا الشرقية والشرق الأوسط. يتعلق الأمر فعلا بنزاعات بين قوى رأسمالية، وهي من ثمة مغايرة نوعيا لنزعات الحقبة السابقة.
2- على نحو أعم، فيما يخص حرية حركة الرساميل، بوسع البرجوازيات (حتى الخاضعة) والشركات متعددة الاستيطان بـ"الجنوب" استعمال القواعد التي سنتها البرجوازيات الامبريالية التقليدية لنفسها في 1991، لاسيما في مجال الاستثمارات، ما يزيد تعقيد التنافس في السوق العالمية قياسا بالماضي. وفيما يخص بيع السلع، يظل خلق تنافس عام بين العمال محفِّزا بقوة من قبل المقاولات بالمراكز الامبريالية التقليدية، وهي المتحكمة بولوج أسواق الاستهلاك بالبلدان المتطورة وليس شركات البلدان المنتجة؛ بيد أن الأمر أقل صحة اليوم بالنسبة للصين، وحتى الهند والبرازيل.
3- ليس ثمة أزمة شرعية الطبقات السائدة وحسب، بل أيضا أزمة إيديولوجية. وتتجلى في سعة الأزمة المؤسسية، عندما يفرض المرشحون "السيئون" أنفسهم، وضد المؤسسة، وعندما يفقد الانتخاب ذاته كل صدقية بنظر قسم متنام من السكان. ولعجز عن الرد على ذلك، ستلجأ الطبقات السائدة أكثر إلى سياسة "فرق تسد"، مستعملة العنصرية، وكره المسلمين، ومعاداة السامية، وكره الأجانب، والتنديد، سواء بالكوريين في اليابان، او المتحدرين من أفريقا في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، أو بالمسلمين في

الهند، أوبالشيعة وبالسنة وبالمسيحيين في البلدان الإسلامية... تمثل المعركة ضد العنصرية وضد كره الأجانب، أكثر من ذي قبل، ساحة أساسية للمقاومة على النطاق العالمي. والأمر عينه بالنسبة لضروب التمييز الأخرى (الجنسي، الاجتماعي...)

V - **قوى يمين متطرف جديدة، وفاشيات جديدة**

تتمثل إحدى أولى عواقب القوة المزعزعة للعولمة الرأسمالية في صعود مهول لقوى يمين متطرف جديدة وفاشيات جديدة، ذات قاعدة جماهيرية (محتملة). يكتسي بعضها أشكال تقليدية نسبيا، مثل منظمة الفجر الذهبي في اليونان، والحزب الوطني الديمقراطي في ألمانيا، وجوبيك Jobbik في المجر. وتتقمص أخرى نزعات جديدة كارهة للأجانب وقائمة على انطواء هوياتي. وقد حققت تقدما بارزا على نحو خاص في بعض البلدان الأوربية (ليس الأمر كذلك في اسبانيا والبرتغال)، مثل الحزب من أجل الحرية PVV في هولندة، والجبهة الوطنية الفرنسية، وعصبة الشمال الايطالية، ولحزب من أجل الحرية في النمسا، و"الفنلنديين الحقيقيين"، والحزب من أجل استقلال المملكة المتحدة Ukip. إنها تستفيد من أزمة ثلاثية الأبعاد: اجتماعية ومؤسسية وهوياتية. يتباين برنامجها الاقتصادي، لكنها تشترك خطابا عنيفا من معادة الأجانب وعنصرية كارهة للمسلمين. يصل الأمر في هولندة بخيرت فيلدرس حد المطالبة بإغلاق جميع المساجد!

وتولد قوى يمين متطرف أخرى في شكل أصوليات دينية، وهذا في جميع الديانات "الكبرى" (المسيحية والبوذية والهندوسية، والإسلامية...)، أو "قومية دينية" (اليمين المتطرف الصهيوني) ... وتمثل هذه التيارات اليوم تهديدا في بلدان مثل الهند، وسري لانكا، وإسرائيل.

وكانت قادرة على التأثير على حكومات لها من الأهمية ما لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (في ظل بوش، واليوم في ظل ترامب). وفي فرنسا يحظى مرشح الرئاسة فرانسوا فيون، المنصب من اليمين الحكومي، بدعم القطاعات الكاثوليكية الأشد رجعية. وتحدث الإنجيلية الراديكالية خرابا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. لذا، ليس للعالم الإسلامي احتكار ما بهذا الصدد، لكن الأمر اتخذ هناك بعدا دوليا خاصا، مع حركات "عابرة للحدود" مثل الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش)، أو حركة طالبان (انظر الوضع في باكستان)، وشبكات ذات ارتباطات شكلية إلى هذا الحد أو ذاك من المغرب إلى اندونيسيا، وحتى جنوب الفلبين.

بوجه عام، يجب علينا تحليل أعمق لقوى اليمين المتطرف الجديدة، دينية كانت أو غير دينية: فهي ليست مجرد نسخ للماضي، بل تعبر عن الوقت الراهن. يصح هذا بوجه خاص بالنسبة للتيارات الأصولية الدينية. ينبغي توصيفها سياسيا لفهم دورها (نعيد إلى الأذهان أن قسما لا يُستهان به من اليسار الجذري العالمي كان، حتى عهد قريب، يعتبرها تعبيرا مناوئا للامبريالية "موضوعيا"، وإن كان رجعيا أيديولوجيا). وهذا ضروري أيضا لمحاربة التأويلات "الجوهرانية" لـ"صدام الحضارات".

إنها تيارات يمين متطرف ومضادة للثورة .وأسهمت على هذا النحو في وقف دينامية الثورات الشعبية الناتجة عن "الربيع العربي". وهي لا تحتكر العنف الأقصى (انظر نظام الأسد)، ولا "الهمجية "(النظام الامبريالي "همجي"). لكنها تمارس على المجتمع تحكما وإرهابا "من أسفل" يذكر في حالات عديدة بفاشيات ما بين الحربين قبل وصولها إلى السلطة.

على غرار كل الألفاظ السياسية، يجري استعمال كلمة الفاشية في غير محلها أو تأويلها بكيفيات مختلفة. لكن، وهذه مسألة تناقشها منظماتنا، كيف تتطور الحركات الأصولية أو قوى أقصى اليمين القومية، ومن منها

يمكن اعتباره فاشيا أو لا- في بلدان مثل باكستان (تيارات طالبان) أو الهند (المنظمة القومية الوطنية RSS)، فضلا عن داعش. قد يكون وصف "فاشية دينية" اسما لتوصيف تيارات من هذا القبيل أيا كانت ديانتها.

أيا كانت الأوصاف الأكثر ملاءمة لتوصيف قوى اليمين المتطرف الجديدة، يطرح صعودها على جيلنا المناضل مشاكل سياسية لم نواجهها في الحقبة السابقة – مشاكل المقاومة "المناهضة للفاشية" على نطاق كبير. يجب أن ننكب عليها ولذلك نحتاج تشارك التحاليل والتجارب المحلية والإقليمية.

على نحو أعم، يغذي تجدد قوى اليمين الجذرية اندفاعة رجعية بالغة الخطورة ترمي بوجه خاص إلى النيل من الحقوق الأساسية للنساء وللمثليين جنسيا بالاستناد في الغالب على الكنائس المؤسسية في مجال الوقف الإرادي للحمل (في اسبانيا، حيث جرى إحباط مشروع لإلغاء حق وقف الحمل إراديا، وايطاليا...)، ووضع الأسرة (بالدعوة إلى العودة إلى رؤية محافظة جدا لدور المرأة)، وحتى إطلاق حملات مطاردة ساحرات ضد مثليي الجنس (إيران، وبلدان افريقية حيث توجد تيارات إنجيلية قوية...). على هذا النحو تهاجم الرجعية حق النساء والأشخاص في تقرير مصيرهن/هم (الاعتراف بتنوع التوجه الجنسي)، وحقوق منتزعة بنضال مديد.

VI - أنظمة مستبدة، ومطلب الديمقراطية، وأشكال التضامن

يساعد على صعود قوى اليمين الرجعية الأيديولوجيةُ الأمنية التي تدفع بها اليوم الحكومات البرجوازية باسم المعركة ضد الإرهاب أو الهجرة "غير القانونية". وبالمقابل، تستعمل تلك الحكومات ما غذّت من مخاوف لتوطيد الدولة الجنائية، ولإقامة أنظمة متزايدة الطابع البوليسي، ولتمرير

تدابير نافية للحريات: إن مجموعات سكانية بكاملها تعتبر حاليا "مشبوهة" وعرضة لمراقبة.

نشهد، حتى في بلدان تقاليد الديمقراطية البرجوازية العريقة، تغير نظام حقيقي. صودق على قوانين حرب أهلية تحت غطاء محاربة الإرهاب. وجرى نشر أنظمة مراقبة جماهيرية. ومُنح الجيش سلطات شرطة (فرنسا) أو جرت عسكرة قوات الشرطة. ودُمجت في القانون العادي تدابير استثنائية. وتمدد السلطة التنفيذية صلاحياتها على حساب السلطة القضائية.

ويسهم التعميم التدريجي لحالات الاستثناء في إنكار إنسانية مجموعات اجتماعية بكاملها: أقليات، مهاجرون،... ويسهم في ذلك اللجوء المنهجي لجريمة "القذف"، و"تعييب الذات الملكية"، والمس بالهوية أو السلامة الوطنية . وليس اللجوء الماكر إلى سياسة التجريد من الإنسانية (التي غذى إبادات الأمس الجماعية) علامة على تيارات رجعية بل مضادة للثورة فعلا.

سببت العولمة الرأسمالية أزمة المؤسسات المسماة ديمقراطية (حيث كانت توجد) والبرلمانية البرجوازية. وبوجه فقد الشرعية هذا، يتمثل الميل السائد في إرساء –عنيف أو زاحف- لأنظمة مستبدة مفلتة من السيادة الشعبية (ومن الاستثناءات المؤكدة للقاعدة أن ديكتاتوريات عسكرية قديمة قد تضطر إلى التنازل عن قسم من سلطتها، كما الحال في برمانيا). وبات حق السكان في الاختيار لاغيا ببساطة باسم اتفاقات وقوانين صادقت عليها حكوماتهم.

على هذا النحو، يكسب المطلب الديمقراطي("الديمقراطية الحقيقية الآن") بعدا تمرديا مباشرا أكثر مما كان في الغالب سابقا، ما يتيح تحميله

مضمونا بديلا، شعبيا. كما أن تعميم السياسات النيوليبرالية، وما يلازمها من تحويل "المشتركات" إلى سلع، يتيح تلاقي المقاومات الاجتماعية، كما شهدنا في حركة العولمة البديلة. كما تتيح العواقب التي باتت محسوسة لتغير المناخ مجالا جديدا لتلاقيات كامنة مناهضة للرأسمالية.

بيد أن العواقب المستديمة لهزيمة الحركة العمالية، والهيمنة الأيديولوجية النيوليبرالية، وفقد البديل الاشتراكي للصدقية، تتعارض مع هذه الميول الايجابية. يصعب اتخاذ نجاحات، كبيرة أحيانا، لحركات احتجاج (اعتصامات في الميادين، عصيان مدني...) بعدا مستديما . يمكن لحدة الاضطهاد، في هذا السياق، أن تعزز مقاومات هوياتية "منغلقة"، حيث تظل مجموعة مضطهدة غير مبالية بمصير مضطهدين آخرين، كما يسهم إضفاء الطائفية على نزاعات عديدة في تقسيم المستغلين والمضطهدين.

لا يمكن للنظام النيوليبرالي أن يفرض نفسه إلا بنجاحه في تدمير أشكال التضامن القديمة وخنق بزوغ أشكال تضامن جديدة. لا يمكن،أيا كانت أهمية أشكال التضامن، أن نعتبر أنها تتطور "على نحو طبيعي" ردا على الأزمة، وكذلك شأن النزعة الأممية بوجه رأسمال معولم .. يجب بذل جهد متفق عليه ومنهجي في هذا المضمار.

VII - التوسع الرأسمالي و أزمة المناخ

أتاحت إعادة دمج "الكتلة" الصينية السوفييتية في السوق العالمية توسعا هائلا للمساحة الجغرافية لسيطرة الرأسمال، ما أسس تفاؤلية البرجوازيات الامبريالية. كما أسس تسارعا دراميا للازمة البيئية الشاملة، في مجالات متعددة. وقد بلغنا حدا يجعل تقليص نفث غازات الاحتباس الحراري

واجبا لا يقبل تأخيرا في البلدان النافثة الكبرى بالجنوب و ليس بالشمال وحسب.

في هذا السياق، يجب ألا يشجع سداد "الدين البيئي" للجنوب التطور الرأسمالي العالمي و يفيد الشركات متعددة الاستيطان اليابانية-الغربية المقيمة بالجنوب، أو الشركات متعددة الاستيطان الخاصة بالجنوب (من قبيل الصناعة الغذائية البرازيلية،الخ)، ما لن يؤدي سوى إلى إذكاء اشد للازمات الاجتماعية والبيئية.

ثمة دوما حاجة إلى تضامن شمال-جنوب، مثاله الدفاع عن ضحايا الفوضى المناخية. لكن المطلوب على جدول الأعمال في علاقات "شمال-جنوب" هو نضال مشترك "مناهض للمنظومة" من وجهة نظر الطبقات الشعبية، أي معركة مشتركة من أجل بديل مناهض للرأسمالية، وتصور آخر لتطور "الشمال" كما "الجنوب" (المزدوجات غايتها التذكير بأن تنافر "الشمال "و"الجنوب" بلغ اليوم مستوى يجعل المفهومين خداعين).

نقطة الانطلاق هي المعركة الاجتماعية-البيئية من أجل "تغيير النظام، لا المناخ"، و أساسها الحركات الاجتماعية وليس تحالفات البيئة وحدها. يجب، و الحالة هذه، العمل من أجل تمفصلها. ما لم يضف طابع بيئي على المعركة الاجتماعية (على غرار ما يمكن القيام به منذ الآن في النضالات الفلاحية والحضرية)، سيظل نمو تعبئات "المناخ" العددي على سطح الأمور.

لقد باتت عواقب الفوضى المناخية بادية، ويمثل تنظيم الضحايا، والمساعدة على تنظيمهم الذاتي، قسما من أساس المعركة البيئية.

إن عواقب نظام طاقة إجمالي قائم على الوقود الأحفوري باتت اليوم جلية تماما. وبفعل احترار الغطاء الجوي الإجمالي، غدت المجالد تتقلص، ومستوى المحيطات يرتفع، والصحاري تمتد والماء يندر، والزراعة مهددة والظواهر المناخية القصوى أكثر تواترا. وفاقت عواقب الإعصار الفائق Haiyanفي الفلبين ما جرى التحذير منه. وبات المستقبل المعلن حاضرا. ولهذا عواقب مزعزعة تتجاوز المناطق المتضررة مباشرة وتؤدي إلى توترات متسلسلة (انظر توترات بنغلاديش والهند حول مسألة اللاجئين المهاجرين، أو تنازع الدول من اجل التحكم موارد الماء).

يُجمع المختصون على قول إن ارتفاعا متوسطا بدرجتين لحرارة سطح الكرة الأرضية، قياسا بمستوى ما قبل التصنيع، سيؤدي إلى إطلاق تفاعلات مناخية يستحيل وقفها ما أن تبدأ. بأخذ هذا بالحسبان، ثمة عدد من المسائل الكبرى تظل بلا حل.

قد يؤدي ذوبان المجالد وقنن الجليد إلى ارتفاع كارثي لمستوى البحار، ما يهدد التجمعات السكانية الساحلية، وكذا المجموعات القاطنة في الجزر أو البلدان و المناطق منخفضة العلو(بنغلاديش). وتبدي القنة الجليدية العريضة في بالقطب الجنوبي الغربي أمارات فقد استقرار، فيما قد يؤدي ذوبانها إلى ارتفاع المحيطات بسبعة أمتار.

كيف يمكن تأمين الغذاء لسكان الأرض دون لجوء إلى الشركات الصناعية (صناعة الغذاء)، ولا إلى استعمال متنام للمبيدات، والأجسام المعدلة جينيا التي تدمر المحيط الحيوي؟ تتمثل المسألة الأساسية بالجنوب في السيادة الغذائية التي تمنح الشعوب حق ووسائل تحديد أنظمتها الغذائية الخاصة. وتعطي السلطة لمن ينتجون ويوزعون ويستهلكون بدلا من المقاولات الكبرى ومؤسسات السوق المسيطرة اليوم على القطاع.

وتتيح إنهاء الاستيلاء على الأراضي و تتطلب إصلاحا زراعيا واسعا لإعادة الأراضي إلى المنتجين.

إن الوجه الأشد تدميرا في الأزمة البيئية هو ربما أثرها على التعدد الإحيائي – ما بات يسمى أكثر فأكثر "الانقراض السادس" . سيعنى ارتفاع حرارة الغلاف الجوي بثلاث درجات، مثلا، القضاء على نصف كل الأنواع الحية. ويوجد ربع كل الثدييات في خطر .ويؤدي التحمض الجاري للمحيطات إلى موت شعب المرجان، وكذا أجسام متوقفة على تكلس صدفاتها. ولا يمكن فصل مستقبل النوع البشري عن أزمة التنوع الإحيائي هذه.

VIII - **عالم حروب دائمة**

لقد دخلنا مباشرة عالم حروب دائمة . ولا يتعلق الأمر بنزاعات دولية وحسب، بل يميز الوضع الداخلي لبلدان بافريقيا وامريكا اللاتينية، مثل المكسيك.

و الحرب قائمة لتستمر بأوجه متعددة. يجب علينا إذن أن نهتم مجددا بالكيفيات التي تخاض بها، لاسيما المقاومات الشعبية، من أجل فهم أفضل لشروط النضال، وواقع الوضع، ومتطلبات التضامن الملموسة...ولهذا القصد يتعين تحليل كل حرب بخصوصياتها. ونحن إزاء أوضاع بالغة التعقيد، كما الأمر اليوم بالشرق الأوسط، حيث تتداخل في مسرح أحداث واحد (العراق و سوريا) صراعات ذات خصوصيات مميزة لدرجة إذكاء توترات وتناقضات بين قوى تقدمية.

لكن نحن بحاجة إلى الحفاظ على بوصلة في وضع جيوسياسي بالغ التعقيد: الاستقلال الطبقي ضد الامبرياليات، وضد النزعات العسكرية،

وضد الفاشيات وصعود حركات هوياتية "مناوئة للتضامن" (عنصرية، كارهة للإسلام، ومعادية للسامية، وكارهة للأجانب، وأصولية، وكره المثلية الجنسية، و كره النساء، وذكورية...)

IX - حدود القوة العظمى الفائقة

لا تمنع القواعد الوحيدة للنظام الرأسمالي المعولم بعض البلدان من أن تكون مساوية أكثر من أخرى؛ تبيح الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها أمورا لا تسمح بها في جهات أخرى. وتراهن على مكانة الدولار، وتتحكم بقدر مهم من التكنولوجيا الأكثر تقدما، وتقود قوة عسكرية لا نظير لها. وتحافظ الدولة على احتكار وظائف عالمية، فقدتها قوى أخرى أو لم تعد تملك وسائلها.

تظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الفائقة الوحيدة بالعالم – ومع ذلك تخسر كل الحروب التي خاضت من أفغانستان إلى الصومال. ربما تقع مسؤولية ذلك على العولمة النيوليبرالية التي تمنعها من توطيد اجتماعي (بتحالف مع نخب محلية) لمكاسب عسكرية مؤقتة. وربما الأمر ناتج أيضا عن خصخصة الجيوش، حيث تقوم شركات المرتزقة بأدوار متنامية، وكذا العصابات المسلحة "غير الرسمية" في خدمة مصالح خاصة (مقاولات كبيرة، عائلات كبيرة...)

كما ليس لهذه القوة العظمى، مهما كانت فائقة، وسائل التدخل في جميع الاتجاهات في شروط عدم استقرار هيكلي معمم. قد تكون بحاجة إلى امبرياليات فرعية قادرة على مساندتها. لكن تَشكلَ امبريالية أوربية قد أجهض، ولم يعد لفرنسا وبريطانيا غير مقدرات محدودة جدا؛ ولا زال على اليابان أن تحطم المقاومات المدنية لإعادة تسلحها الشاملة. وقد وجهت مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوربي (بريكسيت) الضربة القاضية لتشكل

امبريالية أوربية موحدة فيما المملكة المتحدة تقود إحدى أهم جيشين بالاتحاد (فضلا عن واحدة من الشبكات الدبلوماسية والمالية الرئيسة، وإحدى الاقتصادات الرئيسة).

يطرح انتخاب ترامب وتصريحاته من جانب واحد مشكلا قديما في صيغة جديدة: إلى أي يحد تكون "المظلة الإستراتيجية" الأمريكية مضمونة؟ الجواب جلي: إلى حد غير مؤكد. وقد استنتج صقور اليمين الياباني الخلاصات من ذلك. ماذا سيكون الأمر في أوربا؟ توجد ألمانيا الامبريالية تحت الضغط. هل بوسعها مواصلة الاستفادة من مكانتها الاقتصادية المهيمنة دون تحمل مسؤوليات عسكرية؟ أزمة الاتحاد الأوربي، والضغط الروسي والموقف الأمريكي كلها تطرح موضوعيا مسألة إعادة تسلح ألمانيا – فيما تظل مناهضة النزعة لعسكرية عميقة جدا بين سكان هذا البلد (وكذا باليابان)

الحروب تعني أيضا حركة مناوئة للحرب، و بما أن الحروب متباينة، ليس تشكل حركة مناوئة للحروب متآزرة أمرا سهلا .وتبدو النظرة من أوربا (الغربية) إلى هذه المسألة متشائمة، بقدر ما قرضت "المعسكراتية" الحملات الرئيسة التي نظمت في هذا المجال وجعلتها عاجزة. لكن ثمة حركة مناوئة للحروب، لا سيما في آسيا، و أوراسيا، ويجري تجاوز الحدود الموروثة عن عصر الكتل بوجه خاص حول هذه المسألة.

X - النزعة الأممية بوجه المعسكراتية

لم تعد ثمة قوى كبرى (مقولة لا تنتمي إليها كوبا) "غير" رأسمالية أو "معادية" للرأسمالية. يجب استنتاج كل الخلاصات من ذلك.

كنا في الماضي، وبلا اصطفاف مع الدبلوماسية الصينية، ندافع عن جمهورية الصين الشعبية (وعن دينامية الثورة) ضد التحالف الامبريالي الياباني الأمريكي – وبهذا المعنى كنا في معسكرها .وعارضنا حلف شمال الأطلسي مهما كان رأينا في النظام الستاليني؛ ومع ذلك لم نكن ذوي نزعة "معسكراتية"، لأن ذلك لم يكن يحد من معركتنا ضد البيروقراطية الستالينية. كنا فقط نفعل في عالم حيث كانت تتمفصل خطوط النزاعات ثورات / ثورات مضادة، وكتل شرق/غرب و صينية سوفييتية. لم يعد الأمر على هذا المنوال اليوم.

أدى دوما المنطق "المعسكراتي" إلى التخلي عن ضحايا (جُدوا في الجانب السيئ) باسم المعركة ضد "العدو الرئيس". يصح هذا اليوم أكثر من أمس، لأنه يؤدي إلى الوقوف في معسكر قوة رأسمالية (روسيا، الصين) أو في المعسكر الغربي عند اعتبار موسكو او الصين خطرا أولا. يجري بذلك تغذية نزعات قومية عدوانية وتكريس الحدود الموروثة عن عصر "الكتل" فيما المطلوب بالضبط محوها.

كما قد تفضي النزعة المعسكراتية إلى مساندة نظام حافظ الأسد المجرم في سوريا – حيث التحالف تحت هيمنة أمريكية ويضم المملكة السعودية. وتكتفي تيارات أخرى بالتنديد بالتدخل الامبريالي في العراق و سوريا (وهذا واجب) لكن دون حديث عن ماهية داعش ودون دعوة إلى مقاومتها.

يمنع هذا النوع من المواقف طرحا واضحا لمجمل مهام التضامن. إن التذكير بالمسؤولية التاريخية للامبرياليات، وتدخل العام 2003، والأهداف غير المعلنة للتدخل الراهن، و التنديد بإمبرياليتنا الخاصة، واجبات كلها غير كافية. يجب التفكير في مهام التضامن الملموسة من وجهة نظر الحاجات (الإنسانية، و السياسية، و المادية) للسكان الضحايا

و للحركات المناضلة. وهذا متعذر سوى بمهاجمة نظام الأسد و الحركات الأصولية المضادة للثورة.

كذلك الأمر في حالة النزاعات على الحدود التي تقسم اليوم الشرق الأوربي، كما في حالة أوكرانيا، كان موقفنا ان نناضل، في جميع البلدان، داخل الاتحاد الأوربي وخارجه، من أجل أوربا أخرى قائمة على اتحاد حر بين شعوب ذات سيادة ضد كل علاقات السيطرة (قومية، اجتماعية...) ما يعني لدينا الاشتراكية.

XI -أزمة إنسانية

السياسات النيوليبرالية، والحروب، وفوضى المناخ، والاضطرابات الاقتصادية، والتفكك الاجتماعي، والعنف المتفاقم، والمذابح، وانهيار أنظمة الحماية الاجتماعية، والأوبئة المدمرة، واستعباد النساء، وموجات التهجير القسري، وأطفال معذبين... هكذا تلد الرأسمالية الظافرة، المنفلتة من عقالها، عالما تتكاثر به الأزمات الإنسانية.

يعصف تفكك النظام الاجتماعي أيما عصف بالدول في بلدان مثل باكستان. وفي المكسيك بوجه خاص، لم يفض تعفن الرأسمالية إلى بزوغ فاشية جديدة، بل حوّل العصابات الإجرامية المهمشة، العاملة سريا، إلى مجموعات سلطة حقيقية، شريكة للطبقة السياسية السائدة وللرأسمال المالي الدولي. وتمد شبكاتها إلى باقي أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية. وفضلا عن تجارة المخدرات، تورطت في اختطاف النساء و المتاجرة بهن. وتتحكم بأقسام واسعة من التراب ولها قاعدة اجتماعية. وسببت الحرب المزعومة على المخدرات، والنزاعات بين مختلف

العصابات الإجرامية و الخسائر "الجانبية" من القتلى أكثر مما في الحرب بالعراق. ويسهل وجودها التراكم الرأسمالي بنزع ملكية ألاف الفلاحين والسكان المحليين بطردهم من أراضيهم لصالح الشركات متعددة الجنسية العاملة أساسا في صناعات الاستخراج. وتبرر عسكرة البلد وتجريم الاحتجاج الاجتماعي. ورغم أنها لا تبدى وجها سياسيا، تمثل هذه العصابات أساسا لتراكم الرأسمال، وتحمل ثقافة معادية للنساء، وتمييزية على أساس الجنس، ومعادية للمثليين وللأجانب. وقد تغدو حقلا خصبا لتشكل مجموعات شبه عسكرية في خدمة الاوليغارشيات.

وبدل تعزيزه بوجه حال الاستعجال، يُداس القانون الإنساني تحت أقدام الدول. ولم يعد الاتحاد الأوربي يتظاهر حتى باحترام القانون الدولي فيما يخص استقبال اللاجئين. ويمثل الاتفاق الآثم موضع التفاوض مع تركيا مثلا ساطعا عن ذلك، وكذلك شأن مصير إثنية Rohingya في جنوب شرق آسيا.

غالبا ما يشهر عنف بلا حدود نفسه بلا تجميل. ولم يعد العنف الفائق موضوع إنكار، بل يخضع لإخراج، كما قامت به داعش. ويتخذ قتل النساء أشكالا قصوى في بلدان مثل الأرجنتين و المكسيك: أجسام مخوزقة، ومحروقة، تضاهي أشكال العنف "التقليدية" لـ"جرائم الشرف" (وأد متمردات على النظام البطريركي...)

بعد جورج بوش وتفجيرات سبتمبر 2001، جرى إنكار انسانية العدو نفسها من قبل عدد متنام من الحكومات. وباسم معركة الخير ضد الشر، تحررت "الحرب الإنسانية" من القانون الإنساني ومن قانون الحرب: لم يعد للعدو "المطلق" أي حق – يتعفن في زنازن الأصوليين او في "الثقب الأسود" في غوانتنامو و في السجون السرية للمخابرات الأمريكية.

يجب الرد على هذه الهمجية الحديثة بتوسيع مجالات الفعل الأممية. يتعين على قوى اليسار المناضل والحركات الاجتماعية أن تؤمن تطوير التضامن "من شعب إلى شعب" ، و"من حركات اجتماعية إلى حركات اجتماعية"، مع ضحايا الأزمة الإنسانية.

بعد حقبة جرى فيها تحقير مفهوم النزعة الأممية ذاتها، أعادت إليها موجة العولمة البديلة، ثم تكاثر "الاعتصامات "بالميادين و الأحياء، الاعتبار. يجب الآن أن تجد هذه النزعة الأممية المجددة أشكال نضال بطابع ديمومة أكثر، في جميع ساحات الاحتجاج. لم يجر هذا عفويا، إذ يلاحظ تضاؤل حس التضامن او تطبيقه ببلدان عديدة.

XII - حرب طبقية معولمة

تخوض الرأسمالية المعولمة حربا طبقية معولمة. يصعب التنبؤ على المدى المتوسط بتطور الوضع العالمي، بخاصة على الصعيد الاقتصادي. فخطر أزمة مالية جديدة محدق، دون أي علم بما سيكون مفجرها ومستتبعاتها. هل سيكون للابتكارات التكنولوجية المرتبطة بالمعلوميات تأثير مهم على إنتاجية العمل؟ هل نحن في حقبة ركود مديدة؟ هل يمكن لقطاعات دالة من البرجوازية أن تختار حمائية جديدة؟ هل يسهم احترار المناخ في فرض حدود مطلقة على الرأسمالية؟ هل يمثل ميل معدل الربح إلى الانخفاض سببا أساسيا للأزمة الراسمالية (مثل الأزمات "الكلاسيكية") أم يجب اعتبار عوامل أخرى (نمط حكامة العولمة، اثر الأزمة البيئية...)؟

لكن، لحد الآن، لا تنقص أوجه يقين . سيتواصل في معظم البلدان إضفاء الهشاشة على العمل وعلى الشروط العامة للحياة، وتمزق النسيج الاجتماعي. وستشتد ضروب الاضطهاد ما لم تعترضها أشكال التضامن

بقوة كافية. وسيمتد خراب الأزمة البيئية. وسيتفاقم عدم الاستقرار الجيوسياسي- يشهد على ذلك بوجه خاص الصعود الراهن للتوتر شرق آسيا. وستتكاثر النزاعات حول التحكم في الموارد، والأسواق، وطرق المواصلات.

تمثلت أولى عواقب انتخاب ترامب في مفاقمة كل هذه الميول. و الأسوأ أننا في طور انتقال إلى عتبات خطورة جديدة. ويمثل تسارع السباق إلى التسلح (بناء حاملات طائرات) احد أعراض ذلك الصارخة. ويتخذ هذا التسارع بعدا نوويا. وتسعى بلدان، كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جعل استعمال "تكتيكي" لسلاح الدمار الشامل هذا ممكنا سياسيا- الآن بوجه احتداد الأزمة الكورية ونشر الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة صواريخ رصد Thaad بالجنوب، تنظر الصين في تعزيز ترسانتها ونشر غواصات إستراتيجية في المحيطات. ويتعمم بناء جدارات إغلاق الحدود، مع كل ما يستتبع الأمر من شيطنة "الأجنبي" وإساءة معاملته؛ لكن الغوغائية ضد المهاجرين لا يمكن أن تحجب عنف الهجمات ضد السكان الكادحين برمتهم. إن الخيار التاريخي" الاشتراكية او الهمجية" يكتسي اليوم كامل معناه.

بعنفها ذاته، قد تؤدي هجمات الرجعية إلى الرد بتعبئات ديمقراطية جماهيرية، كما جرى بالولايات المتحدة الأمريكية مع انتخاب ترامب او في الأرجنتين بوجه أشكال العنف القصوى المقترفة ضد النساء، وهذا حتى على الصعيد العالمي. هكذا اكتسى يوم 8 مارس 2017 أهمية هائلة غير معهودة بتاتا. بين أن هذه الهجمات قد تُنزل هزائم نكراء بحركات اجتماعية كفاحية ، عمالية وفلاحية، كما في باكستان. تحليل ديناميات المقاومات الشعبية موضوع نص ثان معروض للنقاش في أفق المؤتمر العالمي المقبل؛ وشروط بناء أحزاب مناضلة موضع نص ثالث.

==========

اضطرابات اجتماعية ومقاومات وبدائل

مشروع مقرر معروض على نقاش تحضير المؤتمر العالمي

في دورة فبراير 2017، تبنت اللجنة العالمية للأممية الرابعة هذه الوثيقة، إلى جانب مشروعي مقرر آخرين، نصا لتحضير المؤتمر العالمي المقبل للأممية الرابعة في 2018

****

كانت السنوات الأخيرة مطبوعة بموجات تعبئات اجتماعية وسياسية متباينة المصائر. في البلدان المغاربية والشرق الأوسط، اصطدمت موجات الربيع العربي، دون أن تستنفذ طاقتها، بتضافر قوى رجعية. وفي بلدان أمريكا اللاتينية، أدركنا بداية دورة جديدة بعد هزيمة الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي PSUV في انتخابات فنزويلا. وفي أوروبا، لم يحافظ ائتلاف سيريزا، بعد استسلام تسيبراس، على اتجاه الدينامية المنطلقة بانتخابه أو عبر التصويت الكثيف بـ«لا» في تموز/يوليو عام 2015.

في العام 2008، كان إفلاس بنك ليمان براذرز بداية أزمة مالية عالمية كانت سبب أزمات ارتدادية عديدة، خاصة أزمة الديون السيادية في أوروبا. وأطلقت هذه الأزمة هجمات اجتماعية جديدة انضافت إلى الاضطرابات العميقة الناتجة منذ سنوات 1990 عن عمليات إعادة

التنظيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد العام 1989 وبعد طور العولمة الرأسمالية الجديد.

يرمي هذا النص إلى تحليل مقتضب للتغيرات الاجتماعية الجارية في هذا السياق وفي الآن ذاته لمقدرات نضالات المُستغَلين/ات والمضطهَدين/ات وتجاربهم، وكذا لتطورات الحركات الاجتماعية والنقابية والسياسية المقاومة والمناضلة ضد الهجمات الرأسمالية.

و المسألة الذي نواجه هي واقع موازين القوى بين الطبقات على نطاق عالمي. وهذا يفترض تحليل ما يلي:

. الواقع الاجتماعي للطبقة العاملة وغيرها من الطبقات المستغَلة الذي شهد تغيرات كثيرة منذ زهاء ثلاثين سنة، مع العولمة وإعادة الدمج الإجمالية لروسيا والصين في نظام اقتصادي رأسمالي عالمي؛

. القوة المنظمة للحركة العمالية وللحركات الاجتماعية المناضلة ضد الاستغلال وصنوف الاضطهاد في مجملها، تلك القوة شهدت تحولات كثيرة على مستويات مختلفة. إن تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية تنافس الاتحاد السوفياتي والصين حول الهيمنة «الاشتراكية» على الحركات المقاومة للإمبريالية غيرا إلى حد كبير الجغرافية السياسية في ما كنا نسميه «قطاعات الثورة العالمية الثلاث». لكن كيف صارت القوة الفعلية لكل حركة من حركات النضال المنظِمة للمستغَلين/ات والمضطهَدين/ات في مختلف هذه القطاعات ؟

. ميادين التجذر الجديدة منذ عقدين من الزمن، لاسيما ضمن الأجيال الشابة. ورغم أن الحركة المناضلة من أجل عولمة مغايرة أضعف مما

كانت بداية القرن، تظل مسألة العدالة الاجتماعية وضرورة محاربة سلطة البنوك، والمجموعات الكبرى والمؤسسات الدولية، حامل تجذر قوي. وثمة علاقة جلية بين العدالة الاجتماعية وفرصة عمل ثابت للعمال/ات، وحق الفلاحين في العمل في أراضيهم وبين مسائل البيئة. ويمكن أيضا أن نرى، خاصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية والمشاريع الكبرى غير النافعة، السعي إلى رقابة ديمقراطية على القرارات الكبرى وضد النظام المهني للسلطة المقترن بكتلة ساسة منفلتين من كل تحكم. كما يشكل التوق التحرري إلى العيش دون عنف، ودون فرض قوانين جائرة، حافزا قويا لتعبئات الحركة النسوانية وحركة المثليات/ات ومزدوجي/ات التوجه الجنسي والمتحولين/ات جنسيا [1] LGBT+. كذلك شأن النضالات المناهضة لصنوف الميز والعنف العنصري من أجل التخلص النهائي من إرث مجتمعات الاستعمار والرق. وأخيرا يمكن أيضا معاينة سلطة وسائل الاتصال الجديدة، خاصة الشبكات الاجتماعي كوسيلة لتنظيم التظاهرات ونشر المعلومات والتعبئة في جميع أنحاء العالم.

. مقدرة إضفاء تماسك سياسي على المعركة، فضلا عن متطلبات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هذه، وعلى دمجها في نضال شامل ضد النظام في وضع انتفاء «حركة عمالية عالمية». إن رفض عواقب السياسات الرأسمالية لا يفضي، على نحو آلي، إلى وعي معاد للرأسمالية. ولا تخلق الهوية الاجتماعية العمالية بحد ذاتها هوية طبقية. أي مقدرة ثمة على إدراج هذه النضالات في برنامج سياسي استراتيجي لإعادة نظر جذرية في المجتمع الرأسمالي وفي ما خلق أو أعاد هيكلته من صنوف اضطهاد؟ في هذا الإطار، ما النتائج الممكن استخلاصها من حركة العولمة البديلة ومن مختلف الشبكات العالمية الساعية في هذا القطاع أو ذاك إلى تنسيق النضالات؟ وأخيرا ما هي قوة واتجاه التيارات السياسية لجبهات

النضال هذه، سواء اعتبرت نفسها ديمقراطية أو معادية للرأسمالية أو ثورية، على النطاق الوطني والإقليمي والعالمي؟

ا .عناصر تحليل

1/ما هو تطور وضع الطبقة العاملة والمستغَلين/ات على المستوى العالمي؟

ينبغي تسجيل ظواهر هامة عديدة. لقد سرّعت العولمة حركة نمو صناعي واقتصادي في بلدان عديدة (الهند والصين وتركيا والمكسيك...)، وهي ظاهرة من اللازم منطقيا أن تستمر وتتنوع.

تنتج عن هذا ظاهرتان هامتان في البلدان المسماة « بازغة»: التركز الحضري تزايد عدد الأجراء بنسبة أسرع من ارتفاع عدد السكان (75% ما بين عام 1992 وعام 2012 فيما تزايد عدد السكان بنسبة 30%). يطابق هذا بجلاء تطور مراكز إنماء اقتصادي جديدة. وتمثلت خاصية أخرى هامة في النمو النسبي لقطاع الخدمات قياسا بقطاع الإنتاج، وكذا بلترة أشكال عمل مأجور عديدة كانت تعتبر سابقا مؤهلة، مثل التعليم أو الصحة، ما استتبع تنامي ميل هذه المجموعات إلى الانخراط في تعبئات اجتماعية ضد وتيرات العمل، وتجميد الأجور وعمليات الخصخصة وهجمات أخرى.

لكن يلزم ألا يغيب عن النظر كون معظم السكان النشيطين في هذه البلدان ذاتها هم إجمالا عمال/ات في وضع هش حسب معايير منظمة العمل الدولية (عمال داخل نطاق الأسرة دون أجر أو عاملون لحسابهم الخاص)، و هذه نسبة متنامية منذ عام 2008، ما يمثل إذا ميلا معاكسا.

كما تسجل منظمة العمل الدولية منذ عام 2008 وتتوقع ارتفاعا مطردا لنسبة البطالة في السنوات الخمس المقبلة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وعاقبة كل ذلك واضحة: يدفع التمدن الكبير - حيث بات السكان القرويون أقلية مع التدمير الموازي للأنسجة الاجتماعية- نحو تدهور ظروف الحياة، رغم استمرار شبكات التضامن الفلاحية.

نحن إذن إزاء تزايد الطبقة العاملة عدديا، لكن بخصائص اجمالية مختلفة فيما يخص التطور الشامل للمجتمعات حيث يحدث هذا التطور.

في «البلدان الصناعية القديمة»، ترافق تطور البروليتاريا، بوجه أعم، مع نضالات نقابية وسياسية ضد البرجوازية في إطارات وطنية، وكذا ،مهما كان عنف النضالات الطبقية في القرن العشرين، مع انتزاع حقوق اجتماعية في إطار الدول، مبلورا موازين قوى بين الطبقات. لم يكن الاعتراف بحقوق البروليتاريا الجماعية مرتبطا بعقد العمل في المقاولة وحسب، بل أيضا بالحقوق الاجتماعية الجماعية في إطار المجتمع المدني، ومولت البرجوازيات بتنازل عن قسم من الأرباح الرأسمالية وحسب أنظمة مساهمة وإعادة توزيع ضريبية شُيدت عليها معظم المجتمعات الصناعية في القرن العشرين. تجسد هذا في مساومات اجتماعية، وتطور «الدولة الاجتماعية»، مرتبطة بأنظمة ايديولوجية موروثة عن الفلسفة الوضعية والمسيحية الاجتماعية. كانت هذه الإيديولوجيات وهذه المساومات أيضا ردا لا غنى عنه بوجه تطور بالغ التيارات الماركسية والاشتراكية. لم يعد كل هذا قائما حاليا ولا يجري التطور الصناعي في البلدان المسماة بازغة إطلاقا في نفس السياق. على سبيل المثال، فيما يتعلق بصناعة إنتاج السيارات «المنتقلة إلى الشرق» نرى ما يلي: بغض النظر عن المكسيك والأرجنتين والبرازيل، فإن مناطق التطور الكبرى هي أوروبا الشرقية وتركيا وإيران وباكستان والهند والصين.

في هذه الحالات، فإن خطوط الإنتاج والمؤهلات هي نفسها كما هو الحال في البلدان الصناعية القديمة، لكن الحقوق الاجتماعية وقانون العمل مختلفة تماما. ويمكن وضع جداول مماثلة في قطاعات صناعية أخرى عديدة. في مجالات التنمية الصناعية تلك، لم تعد مساومات القرن الماضي الاجتماعية قائمة. وفي البلدان الصناعية القديمة، باتت تلك المساومات ذاتها موضوع مراجعة بفعل سياسات التقشف الليبرالي. وبجانب ذلك، هناك أوضاع شبه عبودية، خاصة بالنسبة للعمال المهاجرين، حيث تفلت مصانع سرية من كل تشريع.

2/تطور معدل الاستغلال أيضا على المستوى العالمي

إن للتغيرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة عواقب مختلفة... لم تشهد الأجور ركودا في البلدان المصنعة القديمة وحسب، بل شهدت السنوات الأخيرة أيضا زيادة في مكاسب الإنتاجية على حساب الأجور، ما فاقم الميل العام، المعروف منذ سنوات 1980، المتمثل في خسائر كتلة الأجور لصالح الرأسمال. كما كانت عقود العمل الهش، وانتهاكات تشريعات العمل، في البلدان المصنعة القديمة، أحد العناصر الرئيسة لمكاسب الإنتاجية هذه (عقود صفر ساعة عمل في بريطانيا [2]، وعقود عمل Jobs Act في إيطاليا، ووظائف صُغيّرة في ألمانيا minijobs...). رغم كبح الإنتاج في عام 2008، في معظم مناطق الإنتاج الجديدة، حصل الأجراء على زيادات فعلية في الأجور،لا سيما في الصين. ورغم أن الإضرابات اقتصادية على مستوى المقاولة، كانت تأثيراتها ملموسة.

هكذا تستمر عناصر التوتر الاجتماعي في سوق العمل في كل من البلدان «البازغة» وفي الاقتصادات القديمة، إما بفعل ضغط بطالة متنام، وإما بتدهور خفي لظروف العمل ولأنظمة الحماية الاجتماعية. يعيش زهاء

نصف عمال العالم خارج نظام العمل المأجور، في حالة هشاشة فائقة. وينحو الاتجاه صوب تعميم عقود العمل الهشة و تشريعات مقلصة إلى أدنى حد للحمايات القانونية من التسريحات. وتفاقم هذه التطورات المرونة ومقدرة الرأسماليين على أقصى تكييف لساعات العمل ولعدد الأجراء وفق الحاجات اليومية. ويترافق ذلك مع تنظيم لوجستي لسلاسل انتاج وتوزيع يتيح أقصى تقليص تلك التكاليف بلجوء إلى عدد لا يحصى من مقاولات من باطن. وتتيح معاهدات جديدة كثيرة للشركات الكبيرة الإفلات من التشريعات الوطنية، منهاعلى سبيل المثال شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي TTIP، واتفاقية تجارة الخدمات TISA، الخ. وتنهي قوانين جديدة، كل شهر، في الاتحاد الأوروبي، قوانين وطنية قديمة. و ثمة في الواقع، على صعيد عالمي، سلطتان هرميتان:سلطة الدول وسلطة المقاولات، و الثانية متزليدة القوة فيما يتعلق بتنظيم التجارة وعقود العمل.

انتقلت أزمة الديون في العقد الأخير من بلدان الجنوب نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة: أزمة ديون الأسر في بلدان عديدة (الولايات المتحدة الأمريكية والهند،...)، وأزمة الديون السيادية في أوروبا. وتؤدي هذه الأزمات إلى تسريع الهجمات الاجتماعية، والهشاشة وأوضاع البؤس الاجتماعي، وأيضا إلى تعجيل ضرورات الافتحاص، ورقابة السكان لإيقاف هذه السياسات.

تضعف كل هذه التغيرات مقدرات التنظيم الجماعي وهيكلة متحدات المقاومة مع الأمد. و تحفز في الآن ذاته ضرورات المقاومة وديناميات التنظيم الذاتي. ويفرض ذلك في الوقت نفسه تطوير التنظيمات الاجتماعية الترابية القادرة على تجميع العمال/ات المعزولين أو المتنقلين، بتجاوز إطار المقاولات.

3/هجمات على كل الصعد ضد السكان الفلاحين

رغم تناقص عدد السكان الفلاحين المستمر، تشغل الزراعة 1.3 مليار رجل وامرأة، أي نسبة 40% من السكان النشيطين. ويشكل الفلاحون دوما معظم السكان النشيطين في أفريقيا وآسيا. و قد واجه الفلاحون، منذ عقدين، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، استراتيجيات « عمليات تحديث محافظة» زعزعت بعمق البنيات الفلاحية سعيا إلى تكييفها مع العولمة الرأسمالية. وثمة أخطار عديدة تهدد الفلاحين، وتهدد أبعد من ذلك الأنظمة الغذائية والتوازنات البيئية، وهي: الصعود القوي للصناعة الزراعية، والاستيلاء على الأراضي، وانتشار الزراعات الأحادية الموجهة للتصدير على حساب زراعات معاشية، وضغوطات على الموارد الطبيعية.
إن الاستيلاء على الأراضي ظاهرة عالمية، تشنها نخب محلية، ووطنية وعابرة للقوميات وكذلك مستثمرون ومضاربون، بتواطؤ من الحكومات والسلطات المحلية. و تفضي إلى تركز الملكية العقارية والموارد الطبيعية بين أيدي صناديق الاستثمار الكبرى، ومالكي المزارع والمقاولات الكبيرة العاملة في صناعة منتجات الغابات ومحطات الطاقة الكهرَومائية والمناجم. وتسببها أيضا الصناعة السياحية والعقارية، والسلطات المشرفة على إدارة البنيات التحتية المينائية والصناعية.

أدى تركز الملكية هذا إلى طرد سكان محليين من أراضيهم وتهجيرهم قسرا –وفي المقام الأول الفلاحات والفلاحين. ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء.

أصبحت المؤسسات المالية، مثل البنوك وصناديق التقاعد وغيرها من صناديق الاستثمار، محركات قوية لسلب الأراضي. وفي الوقت نفسه، تشن حروب طاحنة في الوقت الراهن للتحكم بالثروات الطبيعية.

وتقترن عمليات الاستيلاء على الأراضي مع تنامي تحكم المقاولات الخاصة في الزراعة والتغذية عبر تعزيز التحكم بالموارد مثل الأرض والماء والبذور وغيرها من الموارد الطبيعية. وفي السباق من أجل الربح هذا، يعزز القطاع الخاص تحكمه بأنظمة الانتاج الغذائي، ويحتكر الموارد ويكتسب مركزا مهيمنا في سيرورة اتخاذ القرار.

إن الفلاحات والفلاحين، ومعدومي الأرض والشعوب الأصلية، وبوجه أخص النساء والشباب، والعمال الزراعيين في أوضاع هشة، مجردون من مصادر عيشهم. كمنا تدمر هذه الممارسات البيئة. طُردت الشعوب الأصلية والأقليات الاثنية من أراضيها، غالبا باستعمال القوة، وهذا يزيد تفاقم وضعها الهش، و يلقي بها في بعض الحالات إلى العبودية.

وتخوض حركات الفلاحين تعبئات في جميع القارات. تكاثرت هذه المقاومات في العقدين الأخيرين محورها السيادة الغذائية. إضافة إلى ذلك، يوجد هؤلاء السكان الفلاحون في قلب كل الأزمات التي تعصف بالعالم الحالي: أزمة اقتصادية وعواقب الديون العامة والخاصة، وأزمة غذائية، وتغيرات مناخية مسببة للهجرة، وانتهاك حقوق النساء والأقليات. زادت حكومات بلدان الجنوب، في السنوات الأخيرة، تحت ضغط سداد الديون، حدة سياسات تصدير زراعي واستخراج موارد عرضت السكان الفلاحين لعواقبها، بسبب الأضرار البيئية واستيلاء تروستات صناعة الأغذية على الأراضي.

4/ما عواقب التزايد الكبير لظواهر الهجرة ؟

باتت مناطق عديدة بالعالم مواقع نزوح سكان كبيرة. 250 مليون مهاجر دولي، و750 مليون مهاجر داخلي (مهَجَّر..). وغالبا ما تنتج عمليات النزوح هذه عن تغيرات اقتصادية هيكلية، وعن فوارق شاسعة بين المناطق: هكذا تجتذب جنوب أفريقيا وأنغولا مهاجري البلدان المتاخمة، تماما كما الأرجنتين وفنزويلا في أمريكا اللاتينية وأستراليا واليابان في شرق آسيا وفي جنوب شرقها. وتجتذب دول الخليج عددا كبيرا من المهاجرين القادمين من منطقة القرن الأفريقي ومن تركيا وشبه القارة الهندية والفلبين. يعيش زهاء 20% من سكان الفلبين النشيطين ويشتغلون في الخارج، نسبة 50% منهم في الشرق الأوسط، معظمهم نساء. تجري نسبة ثلثي حركات الهجرة العالمية بين بلدان ذات مستوى تنمية مماثل وتتجه نسبة الثلث نحو الولايات المتحدة الأمريكية (المكسيك) وأوروبا قادمة أساسا من إمبراطوريتها الاستعمارية سابقا. لكن تنضاف أيضا إلى هذه الظواهر الدائمة حركات نزوح ناجمة عن الحروب، لاسيما في سوريا والعراق وإرتيريا وأفغانستان، وكذا عن التغيرات المناخية.

طبعا بات تسارع ظواهر الهجرة هذا مسألة سياسية هامة وظاهرة اجتماعية دائمة. ولدى البلدان المصنعة إمكانات واسعة لاستقبال المهاجرين الراغبين في دخولها، لكن هؤلاء يصبحون رهان حملات كره أجانب في بلدان عديدة، في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وأوروبا وجنوب أفريقيا... ويتمثل التحدي المزدوج المطروح على الحركة العمالية في النضال في الآن ذاته ضد هكذا كره أجانب وفي المساعدة على استقبال هؤلاء العمال/ات المهاجرين/ات، الذين عززوا حديثا الطبقة العاملة في بلدان قديمة عديدة. وتشغل بعض بلدان الخليج أو حتى إسرائيل، على

نطاق واسع، مهاجرين في حالة شبه عبودية، من أجل تطوير النشاط الصناعي.

5/تأثير الأزمة البيئية

إننا نواجه كوارث بيئية على نطاق غير مسبوق، مع تغيرات مناخية من صنع الإنسان كأخطر خاصية.

يجعل التصحر والملوحة والفيضانات مناطق كبيرة من العالم غير صالحة لحياة الإنسان أو للزراعات الغذائية. وتخلق الفوضى المناخية أحداثا مناخية قصوى تؤدي فيها الخسائر في الأرواح، وعمليات تدمير المساكن والبنيات التحتية، إلى الموت والبؤس وإفقار مدقع لملايين البشر.

في مناطق عديدة من العالم، تميزت العقود الأخيرة أيضا ببروز حركات سكان أثارتها التغيرات المناخية وغيرها من أوجه الأزمة البيئية. وستكتسي حركات السكان تلك أهمية مطردة فيما يخص سكانا من بين الأفقر في العالم. كان إحدى عواقب المشاريع الرأسمالية (كالسدود العملاقة مثلا) و الإصرار على تطبيق أشد لطرق قصوى لاستخراج الوقود الأحفوري، في مناطق كثيرة من العالم، هجوما جديدا على مجتمعات محلية بأكملها: ففي الفلبين وكندا ومنطقة الأمازون، تعتدي خطط تحويل مناطق بأكملها على شعوب غالبا ما تنتمي إلى الأمم الأولى وإلى غيرها من مجموعات باتت تعاني من أشكال ميز. وتتشكل في هذه المناطق جبهات تنظيم ذاتي شعبي ويخاض نضال ضد الكوارث المناخية وضد المشاريع المدمرة.

وتتمثل خلاصة النتائج العامة في عالم يشهد تغيرات قوية في مناطق عديدة، مع تطور للعمل المأجور مفض إلى اضطرابات اجتماعية كبيرة.

ويحدث هذا في حقبة حيث لا يجري التطور الاقتصادي في إطار تطوير الدول لبنيات وخدمات قادرة على ضمان ظروف معيشية أفضل. الواقع عكس هذا بالضبط في معظم الحالات. ونشهد بخلاف ذلك، لأسباب عديدة، تدهورا في الظروف المعيشية اليومية، متفاقم في مناطق كثيرة بسبب أوضاع حرب والتغيرات المناخية. وتمثل النساء والشباب الفئات الأشد تضررا من هذا الوضع.

II/ جبهات الرد على الهجمات

1/تطور الحركة النقابية المتفاوت

نشهد، طبعا، تطورا هاما للحركة النقابية في قطاعات الأجراء الجديدة، في البلدان التي تشهد تصنيعا، وعدد كبيرا من مقاومات متطلبات أرباب العمل بالإضرابات. لكن ذلك يحدث ،إجمالا، في وضع أصبحت فيه المكاسب الاجتماعية التي انتزعتها «الطبقة العاملة القديمة» (تقاعد وضمان اجتماعي بوجه خاص)، مستهدفة في أوروبا وفي غيرها من البلدان المصنعة باسم خطط التقشف، بدل امتدادها إلى البلدان البازغة. وكذلك في الصين، التي شهدت في السنوات الأخيرة عددا كبيرا من الإضرابات المحلية، خاصة حول مسألة الأجور، لكن ذلك لم يفض إلى تشكيل حركة نقابية مستقلة عن جهاز الدولة.

إن الطبقة العاملة في تزايد عددي مستمر، وتجدر الإشارة أن مراكز تزايدها انزاحت صوب آسيا، وستتجه مستقبلا بلا شك نحو أفريقيا. في هذه المناطق، تتبع قوى نقابية في طور البناء تزايد العمل المأجور العددي، ووزنه الاجتماعي المتنامي، وتخلق أسس وعي طبقي، لكنها لا تمتلك البنية السياسية القوية التي كانت تشكل عمود فقريا سياسيا للحركة العمالية

الأوروبية، رغم أن تناقض هذا النموذج غالبا ما كان تفويض المسائل «السياسية» للأحزاب السياسية.

وتجري دوما نضالات قوية ليس في البلدان الصناعية القديمة وفي أمريكا اللاتينية وحسب، بل حتى في جنوب إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وتركيا، وفي شبه القارة الهندية وآسيا.

لكن في عصر العولمة، باتت ضرورة أن تأخذ النقابات على عاتقها انشغالات أوسع نطاقا، مثل العنصرية أو كل صنوف الميز أو مسألة السكن، متعاظمة وتشكل حامل تجذر. ورغم وجود بعض محاولات التنظيم في قطاعات هشاشة فائقة مثل الوجبات السريعة في الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل في انجلترا، فإن العمال الأكثر هشاشة (الأكثر شبابا مع نسبة أكبر من المهاجرين والنساء)هم عموما، في البلدان المصنعة القديمة، الأقل تنظيما.

وثمة أيضا مسائل إستراتيجية أخرى في الوضع الراهن. وتطرح نقابات قطاعات عديدة، في عصر العولمة، مسألة الاستعاضة عن التنظيم في نقابات صناعة بتنظيم على شكل «سلسلة القيمة» [3]، أي تنسيق بين جميع القطاعات التي تتيح تحقيق نفس الإنتاج. ومما يزيد أهمية ذلك أن السعي إلى أقصى الأرباح يؤدي إلى سياسات تشتت سيرورات الإنتاج، مع الدعوة إلى استعمال المقاولة من باطن في نفس الموقع أو معظم الأحيان على المستوى العالمي. وأبعد من ذلك، تشكل الديمقراطية النقابية مسألة أساسية بالنسبة لبناء منظمات فعالة.

ولا يمكن لتشكيل اتحاد النقابات العالمي CSI، بمثابة اتحاد نقابي وحيد يضم معظم القوى النقابية على المستوى العالمي، أن يخفي تفاوتا كبيرا

خاصة في مقدرة الدفاع عن مصالح الأجراء ومواجهة خطط الرأسمالية. إن ضعف النقابات والمنظمات السياسية المتبنية الماركسية والصراع الطبقي والتي تقوم بعمل تثقيف في صفوفها يؤدي إلى ضعف الوعي الطبقي.

تواجه الحركة النقابية إذا مشاكل عديدة رئيسة:

- مقدرة استيعاب جميع المسائل الاجتماعية التي تطرح في المجتمع (العنصرية وكره المثليين وأشكال الميز ضد النساء والسكن). وتشكل الحاجة إلى استيعاب مسائل البيئة ضرورة رئيسية. إن التوترات القائمة بين الحفاظ على فرص العمل والنضال ضد المضر من مصانع وعمليات إنتاج تفرض اعتماد نظام مطالب يتيح تجاوز تلك التناقضات.

- مقدرة الأخذ بعين الاعتبار واقع العمل الهش في جميع أشكاله وبالتالي حفز وخلق البنيات التي تتيح تنظيم جميع المعنيين رجالا ونساء، خاصة تطوير البنيات في إطار يتجاوز المقاولات، في مناطق النشاط الصناعي، والأحياء والبلدات.

- الضرورة الملحة لتنسيق التنظيم على المستوى العالمي، ارتكازا على الشبكات الفعلية لسلاسل الإنتاج حيث يوضع العمال/ات في حالة تنافس الجميع مع الجميع.

- مقدرة خلق هوية طبقية، انطلاقا من النضال من أجل الحقوق، هوية طبقية تزود نضالات المقاومة ببرامج تتيح رفض البنيات الرأسمالية في المجتمع و حمل مشروع إطاحة هذا النظام.

2/التنظيم الذاتي والتعاونيات

تظهرفي بلدان عديدة، بوجه التسريحات وإغلاق المقاولات، في معظم الأحيان من قبل الشركات العالمية الكبرى، حركة إعادة امتلاك المقاولات، نظير مقاولة زانون في الأرجنتين، حيث توجد حاليا أكثر من 300 مقاولة استعادها العمال في أعقاب عام 2002. وعلى النحو ذاته، في أوروبا، تتطور شبكة مقاولات مسيرة ذاتيا حول مقاولات فراليب Fralib وفيو مي Vio-me وريمافلاو Rimaflow...

وعلى النحو ذاته تؤدي العديد من نضالات جماعات الفلاحين، بوجه الشركات الكبرى وتروستات الصناعة الزراعية، إلى إنشاء تعاونيات إنتاج ساعية إلى تحكم في توزيع منتجاتها.

تبرز هذه التجارب، رغم محدوديتها، مسألة رقابة العمال/ات ، واستعادتهم/هن وسائل الإنتاج، وكذا خيارات الانتاج المرتبطة بالحاجات الاجتماعية.

3/النضالات ضد الديون

منذ عشر سنوات وبداية الأزمة المالية، اتخذت أزمة الديون بعدا متجاوزا إلى حد كبير الأبعاد السابقة: فأبعد من أمريكا الشمالية وأزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي، تضرر ويتضرر سكان الهند وسكان الدولة الإسبانية وسكان بلدان عديدة بأوروبا من تلك الأزمة، خاصة مع طرد أكثر من عشرة ملايين أسرة من سكناها في السنوات الأخيرة، ولكن أيضا، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ديون الطلاب.

كانت هذه الديون غير الشرعية سبب ظهور حركات عديدة للنضال من أجل إجراء عمليات افتحاص.

4/نضالات الفلاحين

وتجمع نضالات محلية عديدة حركات الفلاحين والسكان الأهليين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا. وتوجد مسألة الاستيلاء على الأراضي والسيادة الغذائية في قلب جميع النضالات. وكلها مطبوعة بتداخل الكفاحات المناهضة للرأسمالية والكفاحات البيئية والنسوانية ضد أشكال الميز والاضطهاد الاثني، ومن أجل حقوق المهاجرين. كما كانت مسألة الديمقراطية والسيادة وحق التقرير بوجه الحكومات والمقاولات متعددة الجنسيات في صميم المطالب. وقد نجحت حركة **فيا كامبيسينا،** التي تضم ما يفوق 160 منظمة في 70 بلدا، منذ عشرين عاما، في تجميع ملايين الفلاحين/ات وصغار المنتجين/ات. وأفلحت بوجه خاص في وضع مسائل النسوانية والسكان الأهليين والبيئة في صلب مشاغلها.

وفي أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية يتداخل النضال من أجل حقوق الجماعات الأهلية والحق في الأرض، وغالبا ما يواجهان بالقمع القاتل، كما الحال في البرازيل وهندوراس. وفي آسيا وأفريقيا ومالي على سبيل المثال، ينظم الفلاحون تعبئات ضد عمليات الاستيلاء على الأرض.

5/مكانة حركات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

بدءا من حركات الساخطين في اسبانيا، وحركة الميادين في المدن الكبرى بالمناطق العربية، وحركة احتلوا، امتدت منذ عام 2011 موجة طويلة من نضالات ديمقراطية في أفريقيا وأوروبا وآسيا والمكسيك، وهي مطبوعة إلى

حد كبير بطابع شبابي وبربط المسائل الديمقراطية بالمسائل الاجتماعية. وتنبع موجات الثورات في المنطقة العربية والمغاربية والشرق الأوسط، من مسائل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وإن لحركة الساخطين واحتلوا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا نفس الجذور. وشهدت السنوات الأخيرة تزايد عدد الحركات في أفريقيا جنوب الصحراء من أجل فرض استشارات ديمقراطية (نيجريا والسنيغال وبوركينافاسو...). وجرى في كوريا الجنوبية خلع الرئيسية بارك Park في شهر آذار/مارس عام 2017 نتيجة تعبئة ديمقراطية مديدة ضد الفساد. وقد كانت مسائل الديكتاتوريين والرؤساء مدى الحياة، وتأجيل الانتخابات والأنظمة الفاسدة، محركات قوية للتعبئات في السنوات الأخيرة.

6/مكانة الشباب العاطلين في التشكيلات الاجتماعية

يشكل الشباب، وخاصة الشباب المتمدرس، في أفريقيا وكذا في أمريكا اللاتينية، فئة اجتماعية معرضة للبطالة والأزمة. وتتناغم انتفاضات الشباب في البرازيل ضد أسعار النقل وإضرابات الطلاب في الشيلي وكيبيك، مع قوة التعبئات الاجتماعية في تونس ومصر. و كانت مسألة ظروف المعيشة ومستقبل الشباب، بالعديد من التعبئات الديمقراطية والمحاربة للفساد التي جرت في كثير من بلدان غرب أفريقيا، حاضرة للغاية.

كانت قوة الشباب، في هذه التعبئات كلها، على قدر الهشاشة الهيكلية والبطالة اللتين يعاني منهما الشباب في مناطق عديدة بالعالم، رغم أن ثمة ارتفاع في مستوى التعليم. وترفع هذه الحركات مطالب الديمقراطية السياسية، وطعن في الأنظمة السياسية التي تتحكم بها الأوليغارشيات الرأسمالية والريعية. هكذا كان الشباب في السنوات الأخيرة القوة المحركة

للتعبئات الثورية واضطلع أيضا بدور رئيس في التطورات السياسية التقدمية سواء في انتخاب جيريمي كوربين على رأس حزب العمال في بريطانيا أو في تأسيس حزب بوديموس أو خلال حركة دعم بيرني ساندرز في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016.

7/حقوق النساء والتعبئات الجماهيرية ضد صنوف العنف والاغتصاب وقتل الإناث، ومن أجل الحق في الاجهاض

وتمثل عامل آخر هام من عوامل التعبئات الاجتماعية في السنوات الأخيرة في الرد على صنوف العنف، وفي المقام الأول قتل الإناث في الهند وتركيا والأرجنتين والشيلي و الأوروغواي والمكسيك. و احتلت تعبئات أخرى كثيرة المدن منذ التظاهرات الضخمة في الهند في كانون الأول/ديسمبر عام 2012،: تظاهرت في مدريد، 500000 امرأة يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015 ضد تكاثر صنوف العنف والاغتيالات؛ وفي الأرجنتين، نظمت مئات الآف النساء تعبئات عام 2015 بعد عمليات قتل عديدة طبعت البلد؛ ، كما أدى تكاثر عمليات قتل النساء واختطافهن بمستوى غير مسبوق في المكسيك إلى تنظيم تعبئات قوية في الولايات المطبوعة أيضا بتجارة المخدرات. وتعود هذه التعبئات أيضا إلى ارتفاع مستوى العنف ببلدان عديدة، عنف تتعرض له في المقام الأول النساء ويضغط كذلك على الواقع الاجتماعي: إن معظم بلدان أمريكا الوسطى، منها المكسيك والبرازيل، وتقريبا كل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب أفريقيا، تشهد أعلى مستوى من عمليات القتل غير المرتبطة بالحروب.

أدى انتخاب دونالد ترامب إلى موجة عالمية من التظاهرات يوم 21 كانون الثاني/يناير عام 2017 بمبادرة من الحركة النسائية، ليس في مدن عديدة بالولايات المتحدة الأمريكية وحسب، ولكن أيضا في مدن كثيرة في العالم.

في سياق هذه الدينامية، شهدت تظاهرات يوم 8 آذار/مارس عام 2017 ازديادا هاما في التعبئة ما يبشر بانطلاقة جديدة للحركة.

وتسعى جميع مختلف الحكومات الرجعية التي وصلت إلى السلطة على ظهر موجة الهجمات الليبرالية إلى ضرب الحق في الاجهاض الذي انتزع بنضالات العقود السابقة. وجدت هذه التدابير الرامية إلى ضرب هذا الحق بوجهها تعبئات جماهيرية دفاعا عن هذا الحق ومن أجل توسيعه، خاصة في الدولة الاسبانية عام 2014 وفي بولونيا عام 2016.

وبوجه عام، كان الوضع متناقضا فيما يتعلق بالمسائل الرئيسة للنضالات النسوانية، في السنوات الأخيرة. هذا مع وجود النساء الذي بات كثيفا في عالم العمل المأجور. وقد طورت حركة النساء بنيات وتعبئات عديدة في جميع مناطق العالم، لكنها تصطدم بهجوم رجعي في بلدان عديدة، مرتبط بصعود تيارات المحافظين الجدد والأصوليين. ويضرب هذا الهجوم الحقوق الأساسية، خاصة حق الاستقلال المالي والاجتماعي إزاء الرجال (آباء أو إخوان أو أزواج) واختيار الملبس والتحكم بالإنجاب، خاصة عن طريق الاجهاض بشكل قانوني ومجاني وآمن.

8/نضالات المثليين/ات جنسيا ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين/ات جنسيا - LGBT

في بلدان عديدة (ما خلا العالم الإسلامي ومعظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء)، أدت قوة منظمة المثليات/ات جنسيا ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين/ات LGBT، إلى إمكان عدم تجريم العلاقات الجنسية المثلية و إلى منح حقوق محدودة للأشخاص المتحولين/ات جنسيا. في هذه السيرورة، بات زواج المثليين قانونيا في عدد كبير من

البلدان، وليس في البلدان الغنية وحسب، بل أيضا في جنوب أفريقيا وفي عدد مطرد من بلدان أمريكا اللاتينية، و بموافقة المجتمع معظم الأحيان. ويجب خوض معارك أخرى خاصة لكسب حقوق كاملة وغير مقيدة للمتحولين/ات جنسيا والآباء والأمهات المثليات والمثليين/ات جنسيا ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين/ات جنسيا .

وتترتب عن مسألة صنوف العنف ومسألة الحملات المعادية للمثلية آثارا عميقة. إن الدور الحاسم للتيارات الدينية الرجعية ضد حركة المثليين/ات جنسيا ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين/ات جنسيا واضح في كل مكان، سواء كانت هذه التيارات مسيحية –كاثوليكية أو بروتستانتية-، أو هندوسية أو مسلمة، تماما كعنف وتعصب مجموعات اليمين المتطرف المستقلة عن كل دين. وفي البلدان البازغة، غالبا ما يجري تلبيس صنوف العنف ضد المثليين/ات جنسيا ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين/ات جنسيا خطابا ضد نماذج الثقافة الأوروبية/الأمريكية. وبالمقابل، تطور في السنوات الأخيرة تيار مثلي-وطني [4]، يبرر السياسية الامبريالية، بخاصة الأمريكية، ضد البلدان العربية، معتبرا إياها قادرة على تعزيز حقوق المثليين/ات جنسيا ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين/ات جنسيا. ويطرح هذا بالأحرى الحاجة التلاقي وضرورة ربط الصلات بين جميع النضالات ضد صنوف الاضطهاد.

9/منظمات مناهضة العنصرية والدفاع عن المهاجرين/ات

إن التنظيم المستقل لحركة حياة السود مهمة Black Lives Matter، المركزة على مسألة عنصرية الشرطة، والكاشفة أيضا المسألة الأوسع المتمثلة في عنصرية الدولة، هي أهم تطور شهدته الولايات المتحدة الأمريكية منذ أفول حركة الحقوق المدنية. وفي أوروبا، بينما أصبحت

العواقب المميتة للحدود ولسياسات الهجرة أوضح، شهدنا تطور حركات التضامن الفعلي، فضلا عن مطالب سياسية، خاصة في اليونان لكن أيضا في إيطاليا وألمانيا وبريطانيا وكاتالونيا. وفي سياق محاربة الإرهاب، أثارت سياسات التقشف خطابا عنصريا، يمثل إرث ماض استعماري ويعيد هيكلة أشكال الميز ضد الفئات الشعبية التي تعاني من العنصرية، وتشكل أولى ضحايا البطالة والهشاشة، خاصة في أوروبا وشمال أمريكا.

10/الصعود القوي للحركات المناضلة ضد الاحتباس الحراري

ويمكن، بل وينبغي، أن يقوم تنامي الحركة المناضلة ضد التغيرات المناخية تضطلع في السنوات القادمة بدور رئيس في اتهام اجمالي النظام. تؤدي هذه التغيرات إلى تدهور ظروف معيشة مئات ملايين النساء والرجال في السنوات القادمة. وغالبا ما تكون الشعوب الأهلية والسكان الذي يعيشون في أسوأ هشاشة أول المتضررين، كما يتأثرون من سياسات تخريب الغابات ومن المشاريع الرأسمالية الكبيرة المدمرة لمناطق عيشهم. وفي العديد من المناطق المعنية، ينظم السكان أنفسهم ويسعون إلى تشكيل شبكات دامجة للمنظمات الاجتماعية الأخرى.

هكذا يتضح أن مسائل البطالة وظروف العمل تتشابك في مناطق عديدة مع مسائل اجتماعية أخرى عديدة بالغة الأهمية تشابكا حتى بنظر السكان المعنيين.

III/مسائل التغيرات المناخية والنضالات والإستراتيجية المعادية للرأسمالية

تتثمل المسألة الأساسية طبعا في مسألة آفاق التحرر القادرة على تنظيم هذه الحركات الاجتماعية والسياسية. دلت تجارب فيا كامبيسينا،

وقطاعات نقابية مهنية عديدة، وائتلاف المناخ، خاصة ضمن الشباب، أن خوض أفعال مباشرة على الساحة الدولية تتهم المجتمع الرأسمالي طريقة طبيعية. لكن بنيات عديدة ناتجة من تصاعد موجة حركة العولمة البديلة (المنتدى الاجتماعي العالمي والمسيرة العالمية للنساء وحركة أطاك...) شهدت كبحا لتطورها وتأزمت في هذه المواجهة. أما حركة فيا كامبيسينا واللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث فقد تمكنتا من تثبيت تطورهما مع المكانة الرئيسية التي اتخذتها من جهة نضالات مقاومة الفلاحين والديون وإجراء الافتحاص المواطنة من جهة أخرى. إن الوضع صعب على ساحة الحركة النقابية التقليدية التي ترزح بشدة تحت نير سياسات الإجماع أو التوافق الوطني مع سياسات التقشف. وحتى موجة النقابات البديلة في أوروبا الشرقية تعثرت أيضا في السنوات الأخيرة. وعلى النحو ذاته، شهدت كل تجارب التجميع الواسع المناهض للرأسمالية في أعقاب المنتديات الاجتماعية توقفات، مرتبطة أيضا بأزمة المنظمات الأوروبية التي كانت طرفا فيها (حزب العمال الاشتراكي SWP والحزب الاشتراكي الاسكتلندي SSP والعصبة الشيوعية الثورية/حزب مناهضة للرأسمالية الجديد LCR/NPA...).

تواجهنا تحديات جديدة في بناء حركة ثورية عالمية، حركة معادية للرأسمالية مرتكزة على الدفاع عن الحقوق والعدالة الاجتماعية.

من الواضح في المقام الأول أن هناك معركة نظام جديد في مناطق كثيرة من العالم.

وكما حللنا أعلاه، تخلق الهجمات الاجتماعية وسياسات التقشف وتحطيم بنيات التوافق الاجتماعي السابقة سخطا اجتماعيا قويا مطردا. ويتحول هذا السخط ضد المؤسسات الوطنية والعالمية، وضد القادة

والأحزاب المشرفين على هذه الهجمات والذين غالبا ما شكلوا الركائز التقليدية للأنظمة السياسية. يطرح هذا الانهاك وهذا الائتكال مسألة إستراتيجية على صعيد العالم: إنها تلقي على الثوريين، وعلى تيارات الحركات الاجتماعية المناضلة ضد هذه السياسات الرجعية، مسؤولية مد النزوع إلى رفض النظام بأفق تقدمي وثوري.

وبحد ذاتها، لا تفضي النضالات من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية تلقائيا إلى نضال من أجل إطاحة أنظمة الاضطهاد. وقد أبانت السنوات الأخيرة مسألة سياسية واضحة. فقد سلكت القوى الرجعية، بوجه إطاحة حكام طغاة في تونس ومنطقة الشرق الأوسط، أو بوجه الأنظمة التقدمية في أمريكا الوسطى أو الانفجارات الاجتماعية المضادة للتقشف، نهجا هجوميا، خاصة بتوطيد الأنظمة المستبدة القادرة على مجابهة حركات التحرر. يتطلب ذلك اعتماد استراتيجية لتنظيم التعبة الشعبية ومواجهة الهجمات الرجعية المضادة.

بالإضافة إلى ذلك، يبرز وسط الفئات الشعبية صراع تأثير بين تيارات ديمقراطية أو طبقية أو اشتراكية بوضوح و تيارات رجعية أو دينية أو يمينية متطرفة ذات نزوع فاشي. كان دوما تأثير الدين قويا للغاية وسط الفئات الشعبية، وغالبا ما تتهيكل جماعات قروية أو حضرية وتدمج تلك المراجع الدينية رافعة مطالب العدالة الاجتماعية ضد الأغنياء والمالكين. في هذه الحالة، جلي أن تعايش منظمات اشتراكية ثورية مع منظمات لها هذه المراجع ممكن. لكن المشكلة التي اعترضتنا في مناطق متعددة هي مشكلة التيارات الدينية الرجعية وتيارات اليمين المتطرف. وتستعمل هذه التيارات،في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية، في الأوساط الشعبية الآليات المعتادة في مرحلة الأزمة للانحراف عن النضال المناهض للرأسمالية (الخوف من المهاجرين والأجانب، الحنين الوطني،...) والتي

ينضاف إليها، في أوروبا خاصة، تفشي كره الإسلام. في مناطق أخرى ذات تقاليد إسلامية، بسطت منظمات هيمنة على قسم من الفئات الشعبية لحرف التطلعات القائمة على العدالة الاجتماعية أو النضال ضد البلدان الامبريالية نحو إضفاء طابع أسطوري على عصور الإسلام القديمة. تعتمد جميع هذه الإيديولوجيات على السخط الشعبي الناتج عن الأزمة و/أو زوال أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية وتصاعد الهشاشة، وتحول مجرى نضال مناهض للرأسمالية نحو العودة إلى نظام ديني أو هوية أو أمة وهْميتين مع كل الحمولة الرجعية الجاهزة المبررة للخضوع للنظام والعائلة الأبوية و لكره المثلية ولكره النساء. وغالبا ما تصبح مسائل الهوية بناء على ذلك إطارا مُهَيكِلا، سواء في الحواضر الإمبريالية وفي البلدان التابعة ، قادرا على أن يمد بمنطق انطواء على الهويات الطائفية لا نهائي.

لكن هذه المنافسة تفرض على المنظمات المناهضة للرأسمالية، في الحركة الاجتماعية كما في الحركة السياسية، أن تكون قادرة على إحياء منظور عدالة اجتماعية في مجتمع متحرر من الرأسمالية والاستغلال.

وعلى مستوى آخر، علينا مواجهة تحد آخر، قوامه أن نبني في الآن ذاته منظمات جماهيرية في الحركة الاجتماعية لصد جميع هجمات النظام وتعدياته، ولكن أن نبني أيضا جميع العلاقات التي تمكن من جعل كل جبهات المقاومة مشتركة. إن مخاطر الانكفاء الهوياتي، وضعف الاجابات السياسية حول التغيير الاجتماعي التي بوسعها أن تشكل مرجعا مشتركا، لتفرض أكثر من أي وقت مضى التلاقي، والعمل على تضافر الحركات ضد صنوف الاضطهاد، مثل دينامية حركة حياة السود مهمة Black Lives Matter في الولايات المتحدة الأمريكية.

على الصعيد السياسي، تكمن المسألة كلها في القدرة على بناء استراتيجيات سياسية، تكون، بعيدا عن كل اقتصار على منظورات مؤسسية، قادرة على منح التنظيم الذاتي للحركات الاجتماعية كامل مكانته، وتكرس نفسها لتلبية المطالب الشعبية وتضع تجارب التدبير المؤسساتي في خدمة هذه الحركة الاجتماعية، وتهاجم في الآن ذاته بشكل مباشر سلطة الرأسماليين الاقتصادية. وقلما كانت التجارب الأخيرة ايجابية بهذا الصدد.

وحدها أمريكا اللاتينية شهدت في العقد الأول من هذا القرن قيام حكومات تشكل امتدادا لهذه الحركات الاجتماعية، لكن دون أن يغير ذلك الظروف المعيشية للسكان إلى مستوى يتيح منح دفعة جديدة لآفاق التحرر الاجتماعي. ويؤدي تطور حكومات الإكوادور وبوليفيا وفنزويلا اليوم إلى تغير الدورة وضرورة القطع مع منظورات مستندة بوجه خاص على سياسات استخراج المواد الأولية. وتغدو الحركات النقابية والاجتماعية في وضع مقاومة ضد سياسات لم تف بوعودها.

وعلى نحو آخر في المنطقة المغاربية وفي مصر، كانت الحركات الاجتماعية، المرتكزة على تعبئة الشباب والقوى النقابية، قد أتاحت إطاحة الأنظمة الديكتاتورية. وتجد نفسها أيضا مدفوعة إلى موقع مقاومة. لكن يمكن معاينة بروز عناصر دينامية إقليمية بين الحركات في بلدان المنطقة المغاربية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وفي اليونان، تضع خيانة حكومة تسيبراس، المنتخبة على أساس رفض التقشف، على الحركة الاجتماعية مسؤولية إعادة بناء بديل سياسي مع تيارات اليسار الجذري. وفي الدولة الاسبانية، يضع حزب بوديموس، المتحدر مباشرة من التعبئات الاجتماعية للساخطين، الحركة الاجتماعية في وضع مشابه. إن النقاشات الإستراتيجية الدائرة وسط بوديموس بحفز

من تيار مناهضي الرأسمالية، من أجل برنامج مباشرة لمواجهة سياسات التقشف، نقاشات تتناغم مع مطالب الحركات الاجتماعية.

وختاما، تواجه الحركات الاجتماعية، في مختلف المناطق التي شهدت تغيرات سياسية ناجمة عن تعبئات اجتماعية، وضعا دفاعيا في سياق تطور نضالات مقاومة قوية تبعث على الأمل.

المسألة الرئيسية خلال السنوات القادمة لن تكون مسألة مستويات التنظيم القادرة على مواجهة الهجمات وحسب، بل أيضا مسألة المقدرة السياسية على بناء حركة تحرر سياسية قادرة على مواجهة الرأسمالية على نحو مباشر، وذلك بارتباط مع التعبئات الاجتماعية.

إحالات

[1] يشير رمز + إلى عدد لا يحصى من الأقليات والمجموعات الجنسية التي من شأنها أن تجعل اسم المختصر LGBT طويلا. [المعرب]

[2]ميزة عقد بصفر ساعة عمل هي أن المشغل لا يقر في عقد الشغل أي مؤشر يدل على وقت العمل أو الحد الأدنى للعمل. [المعرب]

[3] سلسلة القيمة هو مصطلح يستخدم في مجال إدارة الأعمال للتعبير عن سلسلة النشاطات التي تساهم في قيمة المنتج أكثر من تكلفته. عادةً كل المنتجات تمر من خلال سلسة القيمة التي تبدأ بالبحث والتطوير والهندسة وتنتقل إلى التصنيع ثم تنتقل إلى الزبون أو يتم التخلص منها. [ويكيبديا]

[4] نزعة ترفع من قيمة المثلية. [المعرب]

==========

تدمير البيئة الرأسمالي والبديل الاشتراكي البيئي

إلى ذكرى بيرتا كاسيريس، المناضلة من أجل حقوق الشعوب الأصلية، ومن أجل البيئة وحقوق النساء، من هندوراس، تعرضت للاغتيال في 3 آذار/مارس عام 2016 بيد مأجورين من قبل مقاولات متعددة الجنسيات، وإلى ذكرى جميع شهداء النضالات من أجل عدالة بيئية.

1.مقدمة

1.1. لا ينفك الضغط الذي تمارسه البشرية على نظام الأرض عن التزايد بسرعة مطردة منذ سنوات 1950. وفي مطلع هذا القرن، بلغ مستوى بالغ الخطورة، ولا يزال يرتفع في جميع المجالات تقريبا. ولقد جرى بالفعل تجاوز عتبات تدهور حرجة في مجالات عديدة، مثل تركز غازات الاحتباس الحراري بالغلاف الجوي. وإن خطر أن يفضي، في كل آن، هذا الضغط الكمي المتزايد، الممكن ملاحظته في كل مكان بمعظم المجالات، إلى تحول نوعي قد يكون مفاجئا (بضعة عقود)، وبلا رجعة إلى حد بعيد، بات خطرا حقيقيا ولا يمكن الاستهانة به. وبالتالي قد تدخل منظومة الأرض نظام توازن ديناميي، مميز بظروف جيوفيزيائية وجيوكيميائية مغايرة جدا، وكذا بتناقص أكبر لثرائه البيولوجي. وبالأقل، فضلا عن العواقب على الكائنات الحية الأخرى، قد يعرض الانتقال نحو هذا النظام الجديد حياة مئات ملايين الناس ضمن الفئات الأكثر فقرا، خاصة النساء

والأطفال والمسنين، للخطر. وبالأكثر، قد يؤدي انهيار بيئي بأحجام إجمالية إلى انهيار النوع البشري.

2.1. يتفاقم الخطر يوما بعد يوم، لكن يمكن تجنب الكارثة، أو بالأقل حصرها أو احتواؤها. وفي الواقع، ليس الوجود البشري عامة السبب المحدد لتهديد البيئة، بل السبب نمط الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي لهذا الوجود، المتضمن أيضا نمطه في التوزيع والاستهلاك، علاوة عن نمط قيم ثقافية. إن النمط ساري المفعول منذ قرنين تقريبا –الرأسمالية- غير قابل للاستدامة لأن محركه، أي التنافس من أجل الربح، يستتبع توجها أعمى نحو النمو الكمي غير المحدود، على نحو يتنافى مع تدفقات ودورات المادة والطاقة في منظومة الأرض. وفي أثناء القرن العشرين، كانت البلدان المسماة «اشتراكية قائمة فعلا» عاجزة عن تقديم بديل عن التدمير الإنتاجوي للبيئة، الذي أسهمت فيه بشكل كبير. وفي بداية القرن الواحد والعشرين هذه، تواجه البشرية ضرورة لا عهد لها بها متمثلة في التحكم بتطورها في جميع المجالات من أجل ملاءمتها للحدود وللصحة الجيدة للبيئة التي تمكنت -هذه البشرية- من التطور في حضنها. لم يعد بوسع أي مشروع سياسي تجاهل استنتاج الدراسات العلمية حول «التغير الشامل» هذا. بل بالعكس، يجب الحكم على كل مشروع بناء في المقام الأول على تدابير مواجهة المخاطر، وعلى الأجوبة المنظومية التي يحملها، ومدى مطابقة تلك الأجوبة للمتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية، وتمفصلها مع برنامجه في باقي المجالات، خاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

2. هوة بين الضرورة الملحة لبديل اشتراكي بيئي جذري من جهة، وموازين القوى ومستويات الوعي من جهة أخرى.

2.1. إن علاقة أخرى مغايرة تماما بين البشرية والبيئة ضرورة ملحة. لن تنتج هذه العلاقة الجديدة، القائمة على «الاعتناء» بالبشر وبالبيئة، عن مجرد تغييرات فردية في التصرفات. إنها تتطلب تغييرا هيكليا للعلاقة بين البشر، أي الاستئصال التام والشامل للرأسمالية بوصفها نمط إنتاج للوجود الاجتماعي. وفي الواقع، يشكل هذا الاستئصال الشرط اللازم لتدبير عقلاني ومقتصد وحذر لمبادلات المواد بين البشرية وباقي الطبيعة. ومن شأن العلوم والتقنيات تسهيل هذا التدبير، لكن بشرط أن لا يُخضع تطورها لما يفرضه الربح الرأسمالي.

2.2. لا تتيح الرأسمالية الخضراء واتفاقية باريس تفادي تدمير البيئة بشكل عام وخطر إنكار التغيرات المناخية بشكل خاص. ولا يمكن أن يأتي البديل سوى من سياسة عالمية تلبي الحاجات الإنسانية الفعلية، أي الحاجات التي لا تحدد بواسطة السوق، بل عبر تشاور ديمقراطي، تمكن السكان من إعادة التحكم بمصيرهم بالتحرر من استلاب السوق وتحطيم المنطق الموضوعي للتراكم الانتاجوي المميز للرأسمال.

2.3. دعامات هذا البديل هي كالتالي:

- تشريك قطاع الطاقة: هذه هي الوسيلة الوحيدة للتخلي عن الوقود الأحفوري، ووقف استعمال الطاقة النووية والحد بشكل جذري من إنتاج/استهلاك الطاقة والعمل بسرعة على الانتقال نحو نظام متجدد ولامركزي وفعال، وفق المقتضيات البيئية والاجتماعية؛

- تشريك قطاع التسليف: وهذا لا غنى عنه نظرا لتداخل قطاعات الطاقة والمالية في استثمارات كبرى وطويلة الأمد، وذلك من أجل امتلاك موارد مالية ضرورية لاستثمارات المرحلة الانتقالية؛

- إلغاء الملكية الخاصة للموارد الطبيعية (أراضي ومياه وغابات ورياح وطاقة شمسية وطاقة حرارية وموارد بحرية...) وموارد المعرفة؛

- تدمير جميع مخزونات الأسلحة، وإلغاء عمليات الإنتاج غير المفيدة (أسلحة وما إلى ذلك)، أو الضارة (بتروكيمياء، وطاقة نووية)، وإنتاج قيم استعمالية محددة ديمقراطيا بدل قيم تبادلية؛

- التدبير المشترك والديمقراطي للموارد وفق حاجات إنسانية فعلية، في إطار احترام الاشتغال الجيد للنظم البيئية ومقدراتها على التجدد؛

- إلغاء جميع أشكال الميز والتفاوت القائمة على النوع أو العرق أو الأصل أو الدين أو الأفضلية الجنسية؛ وتحرر جميع المضطهدين رجالا ونساء، وخاصة تحرير النساء والأشخاص الملونين؛

- إلغاء الوقت الإجباري والعمل المنتج للسلع لطابعه المُستلِب، والمختلف عن النشاط الإنساني الحر، والمدمر لوقت الفراغ؛

- سياسة اجتماعية اقتصادية طويلة الأمد تروم إعادة التوازن بين سكان المدن والقرى وتجاوز التعارض القائم بين المدن والقرى.

2.4. توجد فجوة عميقة بين هذا البديل الضروري موضوعيا وموازين القوى الاجتماعية ومستويات الوعي الحالية. ولا يمكن ردم هذه الفجوة سوى بنضالات المستغَلين/ات والمضطهَدين/ات الملموسة دفاعا عن ظروف معيشتهم وبيئتهم في آن واحد. إن انتزاع مطالب مباشرة سيؤدي

بفئات أوسع فأوسع إلى التجذر، وإلى تحقيق تضافر نضالاتها وصياغة مطالب انتقالية متعارضة مع المنطق الرأسمالي.

بعض المطالب الرئيسة في إطار هذه الإستراتيجية تتمثل في ما يلي:

- عدم الاستثمار في الطاقة الأحفورية. وإلغاء الإعانات المالية الموجهة إلى تطوير مشاريع الطاقة الأحفورية وإلى وسائل النقل المعتمدة على الوقود الأحفوري. وإدانة الشراكات بين القطاعين العام والخاص المهيمنة على قطاع الطاقة في العالم؛
- تنظيم التعبئة ضد مشاريع فرط استخراج الموارد الطبيعية – خاصة عمليات الاستغلال الجديدة للنفط وللغاز الصخريين- وكذا ضد الأشغال الكبيرة غير النافعة التي تخدم قطاع الوقود الأحفوري (مطارات وطرق سيارة، الخ)؛
- وقف العمل بالطاقة النووية وإنهاء استغلال الفحم الحجري والرمال النفطية واللينيت (من أنواع الفحم الحجري)؛
- دعم برامج التعليم المستمر والشعبي حول الاستدامة البيئية؛
- رفض عمليات التملك الرأسمالية للأراضي والمحيطات ومواردها؛
- الدفاع عن حقوق النساء، بدءا من النضال ضد أي سعي إلى تجريم قرارات النساء فيما يتعلق بقدراتهن الإنجابية. والدفاع عن الإجهاض ومنع الحمل الحرين المجانيين، بتكفل من نظام الضمان الاجتماعي. وإعادة تأميم مجالات رعاية الأطفال والمرضى والمسنين التي تشكل مسؤوليات جماعية وإلغاء طابعها المؤنث؛
- لاعتراف بحقوق الشعوب الأولى في تقرير المصير. والاعتراف بمعارفها وبنمط تدبيرها المستدام للنظم البيئية؛

- منح صفة لاجئين لضحايا الكوارث البيئية/المناخية. والاحترام الكامل للحقوق الديمقراطية للاجئين/ات عموما. و تأمين حرية التنقل والإقامة؛
- ضمان أنظمة ضمان اجتماعي جيدة، تؤمن سلامة حياة الأشخاص ومعاشات تقاعد كافية؛
- إلغاء اتفاقيات التبادل الحر متعددة الأطراف والثنائية؛ واستبعاد التكنولوجيات الملائمة للبيئة من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات؛
- احترام الالتزامات الخاصة بالصندوق الأخضر (100 مليار دولار سنويا)، والتي يجب الوفاء بها على شكل هبات (وليس قروض). والتسيير العمومي للصندوق الأخضر، لا من قبل البنك العالمي بل من قبل ممثلي بلدان الجنوب، تحت رقابة المجتمعات المحلية والحركات الاجتماعية؛
- فرض ضرائب على وسائل النقل الدولية، الجوية والبحرية، ودفع عائدات هذه الضريبة إلى بلدان الجنوب، كتعويض (جزئي) عن الدين البيئي؛
- الاعتراف بالديون البيئية المستحقة لبلدان الجنوب. وإلغاء (دون تعويض، سوى لصغار الدائنين) الديون العامة التي تستعملها الإمبريالية وسيلة لفرض تنمية سيئة وغير عادلة وغير مستدامة؛
- فرض ضرائب على المعاملات المالية وتطبيق إصلاح ضريبي قائم على إعادة التوزيع كي يدفع الرأسمال والممتلكات كلفة المرحلة الانتقالية؛
- إلغاء نظام براءات الاختراع، وخاصة العمل فورا على منع تسجيل براءات الاختراع على الأحياء وتكنولوجيا تحويل/تخزين الطاقة. وإنهاء سرقة معارف أسلاف الشعوب الأصلية، خاصة من قبل شركات الأدوية؛

- إعادة تمويل كثيفة للبحث العلمي العمومي؛ وإلغاء الآليات التي تُخضع البحث العلمي للصناعة؛
- تعزيز السيادة الغذائية وحماية التنوع البيولوجي بواسطة الإصلاح الزراعي؛
- الانتقال إلى زراعة بيئية وفلاحية محلية، ومبنية على القرب، ومُعترِفة بالصالح العام، دون كائنات معدلة جينيا ولا مبيدات؛
- إلغاء تربية الحيوانات صناعيا. وتقليص إنتاج/استهلاك اللحوم بقدر كبير. احترام رفاه الحيوانات؛
- منع الإعلانات التجارية، وتطوير إعادة التدوير وإعادة الاستعمال والتخفيض: رفض ما يفرضه الرأسمال من نموذج استهلاكي ومبذر ومفرط في استعمال الطاقة؛
- مجانية الطاقة والماء الضروريين لتلبية الحاجات الأساسية، وعند تجاوز هذه العتبة، فرض تعريفة تصاعدية بدرجة بالغة تبعا للاستهلاك بقصد محاربة التبذير. وتوسيع نطاق مجانية السلع (منتجات غذائية أساسية) والخدمات (النقل العمومي والتعليم والرعاية الصحية...).
- ضمان حق عمال/ات المقاولات التي ستزول في مرحلة الانتقال في اقتراح إنتاج بديل ضروري لإنشاء بنية تحتية مستدامة. وإذا اتضح أن هذه الاقتراحات غير واقعية، يجب الاحتفاظ بالحقوق الاجتماعية في حالات تكييف إنتاج تلك المقاولات أو إتاحة فرصة عمل جديدة أو التقاعد؛
- تطوير مقاولات عمومية وجماعية تروم خلق فرص عمل بتنفيذ الانتقال البيئي باستقلال عن الربح، تحت رقابة عمالية ومواطنة (خاصة في مجالات إنتاج الكهرباء وتدبير الماء وبناء-عزل-تجديد المباني، وتنقل الأشخاص بالتخلي عن «الجميع يتنقل بالسيارة»، وإعادة تدوير النفايات وإصلاح النظم البيئية)

- تقليص ساعات العمل بشكل جماعي وجذري دون خفض الأجور، مع إنقاص وتيرة العمل وتوظيف متناسب (خاصة النساء والشباب وأعضاء الأقليات): كل ذلك مع تطوير القطاع العام، ما يشكل الوسيلة المثلى للتوفيق بين خفض إنتاج السلع، وإنقاص استهلاك الطاقة، والتشغيل الكامل وتدبير مرحلة الانتقال ديمقراطيا؛
- توسيع نطاق حقوق تنظيم العمال/ات وفرض رقابتهم في المقاولات، خاصة على مسائل الصحة المهنية، وديمومة المنتجات، وفعالية الإنتاج، الخ. وحماية المبادرين إلى دق ناقوس الخطر ؛
- إصلاح حضري يروم القضاء على المضاربة العقارية، و«نزع الطابع المصطنع» عن المدينة (زراعة حضرية، تجديد مآوي أحيائية مندرجة وسط النسيج الحضري) وتخليصها من السيارة لصالح وسائل نقل عامة، وزراعة خضراوات مشتركة، وفضاءات ترفيه وتنقل سلس (مساحات خاصة بالمشاة ومستعملي الدراجات)؛

2.5. هذا البرنامج غير تام: لقد اغتنى من النضالات الملموسة باستمرار ولا يزال. ومن وجهة نظر اشتراكية بيئية، يلزم أن يسترشد هذا الاغتناء بالمبادئ الرئيسة لانتقال بيئي عادل: عدالة بيئية واجتماعية، ومسؤوليات مشتركة لكن متمايزة، ونضال ضد أشكال التفاوت، وتحسين الظروف المعيشية، ورفض الاستعمار الأخضر والعنصرية البيئية، وأولوية الحلول الجماعية، والأممية، ومبدأ الحذر. وفوق هذا وذاك، المطلوب تطوير مقدرات المُستغلين/ات والمُضطهَدين/ات بالديمقراطية واللامركزية والرقابة وتملك أو إعادة تملك المشتركات. يتحدد المشترك بالسيرورة

الاجتماعية لإنشائه ديمقراطيا، وليس بالطبيعة التي قد تجعل بعض الأشياء «مشتركات»، فيما يُحكم على أخرى بالتملك الخاص.

ليست المطالب أعلاه حلا جاهزا: إنها تُرشد إلى الطريق العام لبلوغ مخرج معاد للرأسمالية واشتراكي بيئي وأممي ونسواني بيئي سيغير جميع مجالات النشاط (انتاج وتوزيع واستهلاك) وسيترافق مع تحول عميق في القيم. إنها مطالب قابلة لتطبيق على حدة، لكن فكاكا من الأزمة مستحيل دون تطبيقها بتنسيق وتخطيط. وتشكل مجتمعة كلا متماسكا ومتعارضا مع الاشتغال العادي للنظام الرأسمالي. وما من حل آخر، وطرق مختصرة بوجه خطورة الوضع.

-العمل المأجور والاستلاب والاشتراكية-البيئية

3.1 وحدهم المستغلون والمضطهدون يستطيعون خوض الكفاح البيئي إلى نهايته، لأن إلغاء النظام الرأسمالي يطابق مصالحهم الطبقية. ولكن الرأسمال يدمج العامل/ة بشراء قوة عمله/ها. يترافق إذا جعل البيئة سلعة وتدميرها مع العلاقة الأجرية. وفي ظروف نمط الإنتاج الرأسمالي "العادية"، يتوقف وجود الشغيلة اليومي على اشتغال النظام الذي يفتك بهم مباشرة ومداورة عند الفتك ببيئتهم. وهذا التناقض يجعل مشاركة حركة العمال في النضال الايكولوجي أمرا صعبا وحاسما في الآن ذاته. وتميل الصعوبة هذه إلى التعاظم في الحقبة الحالية، إذ تؤدي إعادة هيكلة الاقتصاد إلى البطالة الكثيفة وتدهور ميزان القوى بين العمل ورأس المال.
3.2. تؤيد القيادات ذات الأغلبية في الحركة النقابية التعاون الطبقي مع ما يسمى مشروع "الرأسمالية الخضراء". إنها تتوهم أن الانتقال الرأسمالي سيؤدي، إذا ما تم التفاوض عليه جيدا، إلى خفض كثيف للبطالة بإنعاش النمو بفضل إنتاج "أخضر". وبوجه هذا التيار النقابي المهيمن، تميل

بعض القطاعات نحو الحمائية، بل حتى إلى إنكار احترار المناخ. وفعلا يُستعمل الدفاع عن المناخ أحيانا ذريعة لهجمات رأسمالية، أو يتوهم بعض النقابيين أن التشكيك قد يساعدهم على تجنب تدمير فرص العمل في القطاعات الأحفورية. لذا يمثل تشجيع النقاش حول البدائل الاشتراكية البيئية، و يشكل الإسهام في قيام يسار داخل النقابات يقطع مع التعاون الطبقي مع الراسمال مهمة ذات مكانة إستراتيجية أولى.

3.3- تشارك قطاعات نقابية يسارية في النضالات البيئية، ولا سيما عبر "النقابات من أجل الديمقراطية في مجال الطاقة"، و"شبكه العمل من أجل الاستدامة"، والحملات من أجل فرص عمل مناخية. وتخرط هذه المبادرات في النضال نقابات العمال وأعضاءها الذين يخشون فقدا كثيفا لفرص العمل. وتعزو جميع هذه المبادرات النقابية الهامة مسؤولية الخروج من الاقتصاد الأحفوري إلى الشركات الملوثة وإلى الحكومات التي تحميها وتدعمها ماليا. وهي بهذا تثير مطالب مناهضة للرأسمالية يمكن توسيعها وتنسيقها حين يواجه العمال خطورة الأزمة البيئية. فالنقابات العمالية من أجل الديمقراطية في مجال الطاقة، على سبيل المثال، تدافع عن تشريك الطاقة. وجلي أن قوى موالية للرأسمالية ستحاول حصر تجذر هذه الحملات بالإصرار على بقائها في إطار "احترام تنافسية المقاولات" (الاتحاد الدولي للنقابات، مؤتمر فانكوفر، قرار بشأن "الانتقال العادل"). وفضلا عن ذلك، تستند أحيانا الحملات من أجل فرص العمل المناخية إلى توقعات مفرطة التفاؤل بشأن "نمو" التشغيل عن طريق الانتقال. وهي لا تراعي دائما واقع أن الاستدامة تتطلب خفضا للإنتاج. والحال أن إغلاق الصناعات الضارة- من صنع الأسلحة حتى المحطات الحرارية مستعملة الفحم الحجري- وتحويل إنتاج السيارات إلى صنع وصيانة نظام نقل عام جماعي، هما من تدابير الانتقال ذات الأولوية. وطبعا سيستتبع الانتقال أيضا نمو التشغيل في قطاعات أخرى. منها مثلا ما سيتيح تفكيك الصناعة الزراعية الكبيرة لصالح زراعة إيكولوجية، وتنمية القطاع العام أو

قطاع التجمعات في ظل رقابة ديمقراطية، من إمكانات تكييف الإنتاج في اتجاه مراع للبيئة. و يجدر أيضا أن يؤخذ في الاعتبار أن إعادة تنظيم النشاط هذه وفق الحاجات الاجتماعية، وكذا تقليص أوجه التفاوت، ليسا أهدافا مقصورة على منطقة خاصة، بل أهداف عالمية تستتبع فرص عمل جديدة عبر إصلاح ما لحق بلدان الجنوب من أضرار. ولا بد، مع ذلك، من خفض إجمالي للإنتاج المادي. ويجب أن ترد الحركة العمالية على ذلك بمطلب خفض وقت العمل دون خفض الأجور. وهذا مطلب مناهض للإنتاجوية بامتياز. إنه الوسيلة المفضلة لـ "إدارة عقلانية لمبادلات المادة مع الطبيعة في احترام للكرامة الإنسانية"،أي التوفيق بين انعدام البطالة وإلغاء أشكال الإنتاج غير النافعة والضارة وذات مدة الاستهلاك المقلصة عمدا.

3.4- يتجلى تدهور ميزان القوى بين رأس المال والعمل بشكل خاص في تردي ظروف العمل. وصحة أشد العمال/ات عرضة للهشاشة هي المهددة بوجه خاص. ويعد النضال ضد تزايد الأمراض المهنية رافعة لحفز وعي الأجراء/آت أن الرأسمال يدمر الأرض والعامل/ة على السواء. كما يأخذ هذا التدمير شكل تنامي المخاطر الاجتماعية-النفسانية، غير المترتبة عن أشكال تنظيم العمل ومراقبته فقط، وإنما أيضا عن أضرار يضطر عديد من العمال/آت إلى إلحاقها بالبيئة بأمر من رأس المال. كما يمثل هذا الدفاع عن الصحة رافعة للتضافر الصعب في غالب الأحيان بين مطالب عمال/آت الشركات الملوثة والسكان المحيطين بها والحركات البيئية.

4-نضالات النساء والاشتراكية-البيئية

4.1- توجد الشعوب الأصلية والفلاحون والشباب في طليعة الكفاحات البيئية، وتقوم النساء بدور رائد في هذه القطاعات الثلاث. هذا الوضع ناتج عن اضطهادهن الخاص، لا عن جنسهن البيولوجي. يفرض القهر الأبوي على النساء وظائف اجتماعية مرتبطة مباشرة بـ"الرعاية"، وتضعهن

على خط التحديات البيئية الأمامي. وتواجه النساء، بفعل إنتاجهن نسبة 80% من الإنتاج القوتي في بلدان الجنوب، مواجهة مباشرة صنوف الخراب الناتجة عن تغير المناخ وعن الصناعات الزراعية. ويواجهن مباشرة، بفعل اضطلاعهن بمعظم مهام تربية الأطفال والرعاية المنزلية، عواقب تدمير البيئة وتسميمها على الصحة والتعليم.

4.2-على الصعيد الإيديولوجي، تحتفظ الحركات النسائية بذاكرة تجارب استغلال أجساد النساء باسم العلم (حملات تعقيم قسري، الخ)، ما يشجع رؤية ناقدة للعقلانية العلمية الميكانيكية الزائفة بما هي أداة هيمنة وتلاعب.

4.3- وفضلا عن ذلك، تسهم معارك النساء إسهاما خاصا وقيما وفريدا في إنماء وعي شامل مناهض للرأسمالية، يشجع اندماج النضالات. ووفقا للأمم المتحدة، تظل المجموعة الكاملة من وسائل تنظيم الأسرة غير متاحة لما لا يقل عن 350 مليون من الأسر في العالم. وثمة أكثر من 220 مليون امرأة لا يستفدن من خدمات الإنجاب الأساسية، الفاصلة في الغالب بين الحياة والموت. وتموت كل عام 74.000 امرأة من جراء عمليات إجهاض سرية- معظمها في بلدان الجنوب. وكل عام، تموت 288.000 امرأة (99 % منهن بالبلدان النامية) جراء أسباب متصلة بالحمل والولادة ممكن تجنبها. إن كفاح النساء ضد التملك الأبوي لأجسادهن ومقدراتهن الإنجابية الطبيعية، وضد استغلال العمل المنزلي المجاني الذي يقمن بأكبر نصيب منه، يحفز فهم حقيقة أن الرأسمالية لا تقوم على تملك الطبيعة واستغلال قوة العمل بواسطة نظام الأجرة وحسب، بل أيضا على الإضفاء الأبوي لطابع غير مرئي على عمل الرعاية وإعادة إنتاج قوة العمل. وتُضاف إلى ركائز الرأسمالية الثلاث هذه أخرى رابعة: الاستغلال والاضطهاد على أساس العرق. والحال أن ركائز الرأسمالية الأربع تلك لها، في المقام الأخير، قاسم مشترك هو تملك الموارد الطبيعية، ومنها قوة عمل البشر. على هذا النحو، إن نضالات النساء:

- من أجل حق التحكم في أجسادهن وحياتهن الجنسية ومقدراتهن الإنجابية؛
- ضد الميز الجنسي والعنصري في سوق العمل وفي الإنتاج عموما؛
- من أجل الاعتراف الاجتماعي بالعمل المنزلي وإعادة تنظيمه

تمثل جزءا لا يتجزأ من النضال الاشتراكي-البيئي. إن نضالات النساء تعمق آفاق التحرر وتوسعها.

5-المسألة الزراعية والاشتراكية-البيئية

5.1 يمثل الفلاحون والفلاحون بلا أرض وعمال الزراعة، في العالم برمته، القطاع الاجتماعي المنخرط بأكبر كثافة في النضال البيئي عموما، لا سيما المناخي. وهذا الدور الطليعي هو الرد على العدوان الوحشي لرأس المال الذي يريد تحويل الفلاحين المستقلين إلى عاطلين عن العمل (من أجل الضغط على الأجور) أو إلى عاملين أو شبه عمال زراعة (من أجل إنتاج سلع رديئة رخيصة للسوق العالمية بديلا عن جودة منتجات قوتية جيدة للسكان المحليين). وهو أيضا نتيجة عمل تنظيم وتوعية تقوم به نقابات الفلاحين، مثل فيا كامبيسينا، ولا سيما عمليات احتلال الأرض التي يقوم بها الفلاحون دون أرض.

5.2- وبعكس الأجراء، ليس الفلاحون الصغار مدمجين في رأس المال. وبرغم من أن الإنتاج للسوق يميل إلى فرض أهداف وأساليب إنتاجوية عليهم، يحافظون أيضا على عقلية الحرفي الحريص على القيام "بالعمل الرائع". ورغما عن قوة عدوهم الرأسمالي، يحشدون قواهم للحفاظ على ملكية وسائل إنتاجهم أو استعادتها. ويحدوهم تفاوت ميزان القوى إزاء الصناعة الزراعية وشركات التوزيع الكبير على السعي إلى تحالفات مع حركات اجتماعية أخرى، لا سيما مع الأجراء ومع الحركة البيئية. أما عمال/ات الزراعة، وبخاصة الموسميين بدون أوراق إقامة، المعرضين لفرط الاستغلال، فليس لديهم، خاصة النساء، أي أفق خروج من هوامش العمل المأجور فائقة الهشاشة. وقد أفلح بعضهم، برغم الترهيب والقمع

المتكرر من جانب أرباب العمل، من خلق نقابات وتحسين أجورهم وظروف عملهم. إن نضالهم مناهض موضوعيا للرأسمالية.
3.5- ينبغي ألا نقيس أهمية المسألة الزراعية بنسبة المزارعين من السكان النشيطين، وإنما استنادا إلى خمس وقائع موضوعية:
5-3-1- توجد أساليب الإنتاج الزراعي، وصيد الأسماك، في صلب رهانات حاسمة، متعلقة بصحة الإنسان (السمنة، وأمراض القلب، والحساسية، الخ) وبحماية البيئة، تكشف قوة رأس المال التخريبية. ولا يمكن لتغيرات سلوك المستهلكين أن تقود الانتقال البيئي، لكن الخيارات الغذائية قد تدعم داخل فروع إنتاجية إعادات توجيه ذات تأثير بيئي ايجابي كبير. ويضع مطلب "السيادة الغذائية" موضع تساؤل قدرة الشركات متعددة الجنسيات على استخدام سلاح الغذاء ضد كفاح الشعوب. ويتيح توحيد المستهلكين والمنتجين حول معركة وممارسات تولد وعيا مناهضا للرأسمالية.
5-3-2- دور النساء الهام في الإنتاج الزراعي. تشكل النساء نسبة 43% من اليد العاملة الزراعية في ما يسمي البلدان "النامية". ويتجلى الميز القائم على السلطة الأبوية في المساحة الأقل لأراضيهن، وفي صغر قطعان ماشيتهن، وفي تدني مستوى المكننة، وفي عبء عمل أثقل مقابل مردود أضعف (نتيجة ثقل الأعمال غير المنتجة-لا سيما الماء والحطب)، وفي حصتي تدريب وقروض أقل (ولكن بحصة قروض صغرى أكبر مما لدى الرجل). وتعاني عاملات الزراعة أوضاع هشاشة أكثر مما يعاني الرجال. ويمثل تحرر المزارعات بما هن نساء أحد الشروط المحددة لمواجهة تحدي السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية على حد سواء. هذا ما يجعله بحد ذاته رهانا اشتراكيا-بيئيا.
5-3-3- قطاع الزراعة-الغابات مسؤول عن أكثر من 40 في المائة من نفث غازات الاحتباس الحراري. وتعتبر الصناعات الزراعية أيضا عاملا رئيسا في التسميم الكيميائي للمحيط الحيوي، فيما يمثل الصيد الصناعي وتلويث

المياه من قبل الصناعات الزراعية عوامل محددة لزوال التنوع الأحيائي في الأوساط المائية. وفي الآن ذاته، يهدد الاحترار إنتاجية الأراضي وتهدد الحموضة الناتجة عن الاحترار إنتاجية النظم البيئية المائية.

5-3-4 - لن يوقَف زوالُ التنوع الأحيائي بإنشاء محميات طبيعية بشكل خاص، بل بتنمية زراعة مراعية للبيئة. وفضلا عن ذلك، لم يعد خفض نفث غازات الاحتباس الحراري إلى الصفر كافيا لتعطيل تغير المناخ. يحب في العقود المقبلة سحب الكربون من الغلاف الجوي. ولا يمكن لرأس المال، بفعل منطق الربح، أن يرد سوى بتكنولوجيات الهندسة المناخية غير محسوبة العواقب وبتملك شامل "لخدمات النظم البيئية". إن زراعة الفلاحين والاستفادة العقلانية من الغابات هما الوسيلتان الوحيدتان لخفض تركز الكربون في الغلاف الجوي خفضا فعالا وآمانا وعادلا اجتماعيا. وهكذا، تعزز حمايةُ التنوع الأحيائي والمناخ ضرورةَ البديل الاشتراكي-البيئي، وتؤسس المكانة الحاسمة للبديل الزراعي المراعي للبيئة في هذا البديل الإجمالي.

5.3.5 – يمثل التحول إلى زراعة (وصيد أسماك واستثمار غابات) مراعية للبيئة شرطا رئيسا لبناء مجتمع اشتراكي-بيئي بنفس أهمية ديمقراطية المنتجين واستعمال طاقة متجددة 100%. والحال أن هذه الزراعة تتطلب يدا عاملة كثيفة أكثر من الزراعة الصناعية. كما يستوجب التحول إلى استفادة مستدامة من الغابات واستعادة/حماية النظم البيئية زيادة قسم السكان المشتغل في هذه الأنشطة. ويتطلب هذا التحدي سياسة طويلة النفس لإعادة تثمين الأنشطة الزراعية، وتكوين العمال وتجهيز المناطق الريفية بالبنيات التحتية الأساسية وبالخدمات للأشخاص، فضلا عن تطوير زراعة الخضر الحضرية.

6 -**الشعوب الأصلية، والعيش الكريم والاشتراكية-البيئية**

في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، وأفريقيا، وآسيا والقارة الاسترالية، توجد الشعوب الأصلية أيضا في الخط الأمامي. وكثيرا ما يتداخل نضالها مع نضال الفلاحين والتجمعات الريفية، ولكنه مميز. تنتج الشعوب الأصلية وجودها الاجتماعي في علاقة مباشرة مع البيئة التي كيفتها والتي تشكل إطار عيشها. هذا ما يضع هذه الشعوب في طريق العديد من الفاعلين الرأسماليين شديدي البأس المتلهفين إلى نهب الموارد الطبيعية: الشركات متعددة الجنسيات في مجالات النفط والغاز والمناجم والخشب ولبه، واللحوم، والصناعة الزراعية، وصناعة الدواء، فضلا عن رأسمالي "تعويض نفث الكربون" المتخفين بقناع مدافعين بيئيين عن الغابات. وبوجه عام، يحظى كل هؤلاء النهابين بواسطة فرط الاستخراج بتواطؤ الحكومات الوطنية والسلطات المحلية التي تشهر الأهداف الإنمائية وحاجات حماية البيئة لإخفاء تحفزهم إلى للربح واحتقارهم الاستعماري الجديد للشعوب الأصلية. ومن جانبها، ليس لدى هذه الشعوب، بوجه عام، أي رسم ملكية لموارد بيئتها. ولا وسيلة أخرى لديها غير النضال ضد تهجيرها. وبهذا النضال تحمي الشعوب الأصلية رؤيتها للكون وتعرف بها، وهي ثروة ثمينة للبشرية جمعاء ومصدر إلهام للاشتراكية-البيئية. وتقوم هذه الشعوب، في وجه الرأسمالية الساعية إلى سحقها وتملك مواردها ومعارفها، بدور طليعي في الكفاح من أجل مجتمع مستدام بيئيا. وحتى عندما يتحول السكان الأصليون إلى حضر، يقيمون صلات مع مجتمعاتهم وثقافتهم، مواجهين مشاكل خاصة، لاسيما مشاكل ميز. وهم على حق في السعي إلى التحالف لتعزيز نضالهم.

- التسيير الذاتي والرقابة والأفق السياسي

1.7. إن ما يستلزمه الانتقال البيئي من تغيرات عميقة في نمط الحياة وآفاق التطور لا يمكن فرضه من فوق، بطريقة تحكمية أو تكنوقراطية. إنه

ليس قابلا للتحقيق إلا إذا حصل اقتناع لدى غالبية السكان بأنه ضروري ومتلائم مع تحسين مهم لظروف حياتهم، وبالتالي مرغوب. يتطلب هذا تغييرا كبيرا في الوعي قصد منح مزيد من القيمة للوقت، وللرقابة على ما يُنتج وللعمل غير المستلب، يفوق ما يمنح للتراكم اللامحدود للممتلكات المادية.

المقصود إذن تعميم التربية الدائمة بخطورة تدمير البيئة وأسبابه. إن المطلوب، بوجه العجز الرأسمالي، حفز سيرورات ديمقراطية من الرقابة النشيطة، والتكفل بالانتقال البيئي، والتدخل في القرار العمومي، وحتى التملك المشترك للإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعية، وكذا حماية الأنظمة البيئية المهددة. تتداخل هذه السيرورات،بحكم طبيعتها ذاتها، مع نضالات الجماعات المضطهدة من أجل حقوقها الاجتماعية وحقها الديمقراطي في تقرير ذاتي لمصيرها. المقصود رسم المعالم الأولى، عمليا، لإبداع علاقات متحررة بين الكائنات البشرية، وبين البشرية وباقي الطبيعة، لإبراز أن"عالما مغايرا ممكن". وستشجع ممارسات هذه القطاعات الاجتماعية الأشد انخراطا في النضالات الحركة العمالية على محاربة تأثير النزعة الحمائية الانتاجوية داخلها.

2.7. يجب أن تحظى الحركة من أجل سحب الاستثمار في الطاقات الأحفورية وحركة المدن في طور انتقال بيئي بدعم نشيط. بوجه عام، تخلق تجارب الرقابة العمالية،والرقابة المواطنة، والتدبير بالمشاركة، وحتى التسيير الذاتي، وكذا نضالات النساء من أجل الاعتراف الاجتماعي وتقاسم المهام المنزلية، ميدانا ملائما لتشكل وعي ومشروع مناهضين للرأسمالية دامجين البعد الاشتراكي البيئي. وتمثل تجارب الزراعة البيئية التعاونية، لاسيما في أوربا وأيضا في أمريكا اللاتينية، برهنة على ذلك، ولها تأثير أيضا على الحركة العمالية.

وتُشرك تجارب إنتاج مسيرة ذاتيا عمالا/ات مسرحين/ات وشغيلة في وضع هشاشة، وحتى معدومي أوراق ثبوتية وطالبي لجوء. وتقدم هذه البدائل

جوابا فوريا على الإقصاء الاجتماعي الكثيف والدائم، الذي يُدهور حياة الأشخاص وكرامتهم. ولها مكانة هامة في إستراتيجية اشتراكية بيئية لأنها ترفض القدرية، وتخلق صنوف تضامن، ولا تقتصر على أوساط مناضلي البيئة.

لكن، من الوهم اعتقاد أن تعميمها بالعدوى على مجموع المجتمع قد يتيح تفادي الكارثة البيئية: لا محيد عن الإجراءات الاقتصادية-الاجتماعية الهيكلية- وأولها إضفاء طابع اجتماعي على التسليف والطاقة. يجب أن ترتبط مبادرات الانتقال البيئي بضرورة تخطيط ديمقراطي للانتقال البيئي يتضمن في الآن ذاته إرضاء الحاجات الاجتماعية واحترام متطلبات البيئة. في غياب هكذا ترابط، قد يكون لتلك المبادرات مفاعيل نزع تسيّس، وقد تفضي حتى إلى تعايش طويل الأمد مع النظام القائم على الربح.

3.7. إن النضال ضد الأشغال الأحفورية الكبرى عنصر أساسي في الحركة العامة للتدخل والرقابة والتكفل بالانتقال البيئي. وتتيح المظاهرات الجماهيرية، والاعتصام بالمواقع، وبالمناجم وحملات العصيان المدني الاعتراض الملموس على دينامية "فرط النمو" و"فرط الاستخراج" لدى الرأسمال. وتكتسي هذه المعارك أهمية حاسمة في الدفاع عن الأنظمة البيئية وعن المجموعات البشرية التي تعيش فيها وقامت بتكييفها. ولها أهمية إستراتيجية في الدفاع عن المناخ، لأن المستوى الراهن للبنيات التحتية يشكل عائقا خانقا لتثمين مخزونات الرأسمال الأحفوري. ويمثل وسيلة مفضلة لمد جسور بين نضالات الفلاحين والشعوب الأهلية، والشباب والنساء، ومن ثمة مساءلة الحركة العمالية لتنضم إلى النضال. يتيح جمع هذه المقاومات في شبكة عالمية تحسين ميزان القوى، وتبديد اتهامات نمبي NIMBY [1] وتوطيد شرعية المطالب. ويتيح ذلك في بعض

[1]- NIMBY : لفظة أوائلية تعبر عن القاطنين الرافضين مشروع مصلحة عامة محلي بمبرر تضررهم المحتمل

الحالات فرض إصلاحات من شانها، مع بقائها في الإطار الرأسمالي، أن تفيد كنقط ارتكاز للمطالب اللاحقة.

4.7. لا يرمي تضافر النضالات الاجتماعية والبيئية اللازم إلى تجميع حول مساومة ثابتة بين البيئة والشأن الاجتماعي. أنها سيرورة دينامية من التوضيح وإعادة التركيب والتجذر. وتستتبع هكذا سيرورة نزاعات متعددة بين قطاعات اجتماعية، وبوجه خاص نزاعات بين قطاعات من الحركة العمالية متعاونة طبقيا مع الانتاجوية. ومع إبداء حس التكتيك الذي لا غنى عنه، ومع التأكيد على مزايا الانتقال البيئي بالنسبة للعمال (بخاصة من جانب التشغيل والصحة)، يجب معارضة الحركة العمالية المتأثرة بالحمائية وبالانتاجوية. وعند نشوء نزاع بين قطاعات اجتماعية مناضلة من أجل البيئة وقطاعات من الحركة العمالية المصطفة مع الانتاجوية و الحمائية، ندافع عن الأولين مع سعي إلى إقناع العمال بتغيير موقفهم. ويتعين علينا في هكذا حالة أن نقترح بدائل برنامجية متينة تروم زيادة حقوق العمال والجماعات ورفاهيتهم. ليس عليهم أداء كلفة قرارات المقاولات والحكومات الداعمة لها.

5.7. إن كسب الحركة العمالية والحركات الاجتماعية الأخرى إلى النضال من أجل برنامج انتقالي اشتراكي بيئي أمر غير قابل للتحقيق بنهاية المطاف إلا بانبثاق بدائل سياسية، تروم الاستيلاء على سلطة الحكومة بقصد تطبيق خطة إجمالية قوامها إصلاحات هيكلية مناهضة للرأسمالية تلبي في الآن ذاته الحاجات الاجتماعية ومتطلبات البيئة. وبدون بناء هكذا بدائل سياسية، وبدون ارتباطها بالحركات الاجتماعية، ستكون دوما تلك التلبية المقترنة وهما، على نحو يضحي بالبيئة على مذبح الشأن الاجتماعي، أوالعكس. إن تشكيل حكومة اشتراكية بيئية تقطع مع الرأسمالية استنادا على التعبئة الاجتماعية هو حجز زاوية برنامج استعجالي اشتراكي بيئي . لكن ما من اشتراكية بيئية ممكنة في بلد واحد.

وليس تشكيل هكذا حكومة بدوره غير مرحلة انتقالية في سيرورة دائمة تروم إطاحة الرأسمالية على الكوكب برمته.

8. التكنولوجيات، والتسيير الذاتي، واللامركزية

1.8. " الكومونة هي الشكل السياسي الذي اكتشف أخيرا والذي كان يمكن في ظله أن يتحقق تحرر العمل"، هكذا كتب ماركس في دروسه عن كومونة باريس. خلقت الرأسمالية في القرن التاسع عشر نظام طاقة متماثل ومركزي على نحو متزايد، وكان التحكم التقني والسياسي به يستوجب على التوالي جهازا بيروقراطيا واسعا ونظام تفويضات سلطة معقد. جلي أن هذا النظام ليس سبب الانحطاط البيروقراطي للاتحاد السوفييتي- الناتج في المقام الأول عن الثورة المضادة الستالينية- لكنه يسره بقدر ما.

وبالعكس، لا تمنح مرونة التكنولوجيات المتجددة ضمانة اشتراكية ديمقراطية، بل تفتح إمكانات جديدة لإصلاحات هيكلية مناهضة للرأسمالية تروم تنمية ترابية لامركزية، منظمة حول الرقابة الديمقراطية للتجمعات المحلية على مورد الطاقة المتجددة المتوافر بعين المكان وعلى استعماله. لكن تحقيق هذه الإمكانات متوقف على النضال الطبقي. إن مصادرة قسم فقط من الثروات التي كدستها ممالك البترول العربية قد يكفي لتمويل مشاريع إقليمية للتنمية البديلة بالشرقين الأدنى والأوسط قائمة على الطاقة الشمسية وموجهة نحو إرضاء الحاجات الاجتماعية على صعيد محلي. وعلى منوال الأفكار ذاته، مؤسف أن الحكومات "التقدمية" بأمريكا اللاتينية لم تستثمر مداخيل الاستغلال الأحفوري في خطط انتقال اجتماعي وبيئي تروم نمط تنمية مغاير، لامركزي، وديمقراطي، وأكثر توازنا بين المدن والقرى، متمحور حول التجمعات وقائم على الطاقة المتجددة بنسبة 100%.

2.8. كما تُغير تكنولوجيات الطاقة المتجددة ترابط الإجراءات الهيكلية وتجارب الرقابة أو التسيير الذاتي على الصعيد الترابي، إذ تفتح أمام هذه

إمكانات استقلال جديدة في مجال الطاقة. وعلى هذا النحو يتعزز مشروع مجتمع اشتراكي بيئي ديمقراطي قائم على شبكة هيئات سلطة لامركزية براهنية ومصداقية إضافيتين. إن الطبيعة الفيزيقية للطاقة الكهربائية، وصعوبات تخزينها، يجعل من الأيسر تدبير نظام لامركزي متضامن ومتكامل قياسا بالنظام الراهن الخاضع لما يفرضه السوق. إن لميدان النضال هذا أهمية خاصة بالنسبة لبلدان الجنوب، في إطار نموذج تنمية بديل عن النموذج الامبريالي، يضم أيضا السيادة الغذائية.

9. **تدمير البيئة والالتزام الاجتماعي للمختصين في العلوم**

الإجابات الرأسمالية غير كافية بيئيا، وظالمة اجتماعيا، لأنها منحرفة بمماثلتها قواعد السوق الاجتماعية مع قوانين طبيعية لامحيد عنها. يحدو هذا الواقع بعض المختصين في العلوم على الانخراط في النضالات. وتتمثل خلفية التزامهم في نقد التجزيء المتنامي للبحث العلمي، وإخضاعه المتزايد لحاجات الرأسمال وزمنيته. يدرك عدد قليل، لكن متنام، من الباحثين/ات ضرورة تشارك الاختصاصات وطابع البحث العابر للاختصاصات التي تستوجب التعاون مع الأوساط الاجتماعية. في هذا السياق تسنح فرصة لإعادة تحديد "المعرفة" وفك عزلتها وتوجيهها ضد الرأسمال. وتكبر هذه الفرصة أكثر بالتصاعد الملحوظ في بعض قطاعات الطبقة السائدة للاعقلانية ولإنكار الوقائع الموضوعية، كسمتين رجعيتين مجسدتين بوجه خاص في دونالد ترامب. يجب أن يسهم الاشتراكيون البيئيون في انتهاز كامل لهذه الفرصة. ليس المقصود إخضاع الحركة الاجتماعية لديكتاتورية "العلم" أو الخبراء، بل بالعكس وضع الخبرة في خدمة الحركة الاجتماعية وإخضاعها لنقدها. قد ينمي هذا بقوة مصداقية ومشروعية الاختيارات المناهضة للرأسمالية. وعلى وجه الخصوص يمثل تعاون مختصي العلوم دوليا مرتكزا هاما لتطوير النزعة الأممية.

10. **تنظيم السكان المعنيين الذاتي**

إن وسائل تفادي الكارثة القادمة متخلفة على نحو رهيب عن المتطلبات. لذا ستتكاثر كوارث بيئية "من صنع الإنسان"، لاسيما بفعل ظواهر جوية قصوى (فيضانات، أعاصير،الخ). يؤدي هذا إلى أوضاع اختلال وفوضى يستغلها المضاربون، وتُستعمل لأغراض سيطرة (سياسية، اقتصادية، جيواستراتيجية). وفي الآن ذاته، قد تكون هذه الأوضاع نفسها ملائمة لمبادرات بناء شبكات تضامن بديلة للوكالات الامبريالية، ومبادرات تنظيم ذاتي للدعم، ولاستقبال اللاجئين/ات، وحتى إعادة الإعمار والحياة الاجتماعية إجمالا. تحظى عندئذ هذه المبادرات بمشروعية كبيرة لأنها تغدو حيوية في تلك الظروف وهي أشد فعالية من الدعم الدولي. والعامل الذاتي حاسم في تتجدد إمكانات من هذا النوع. ويمثل هذا المنظور جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيتنا الاشتراكية البيئية بما هي إستراتيجية ثورية. وعلى نحو أعم، يسهم استمرار العجز الرأسمالي بوجه تطور أزمة البيئة في خلق وضع ملائم موضوعيا، سواء للهمجية أو للثورة.

11. الاشتراكية البيئية والنزعة الأممية

1.11. في خطة الاستعجال الاشتراكية البيئية، تندرج متطلبات إضفاء المحلية على الإنتاج والسيادة الغذائية في منظور تسيير ذاتي ونزعة أممية معارض جذريا للعولمة الرأسمالية وللتبادل الحر من جهة، وللنزعة الحمائية الرأسمالية وللسيادة الوطنية من جهة أخرى. ويجب، بالبلدان المتطورة خاصة، التزام أكبر حذر بوجه محاولات استيلاء اليمين المتطرف على قضية البيئة. إذ يسعى هذا الأخير إلى حرف المطالب البيئية نحو إجابات وطنية زائفة تخدم دوما الرأسمال وتمد جسرا نحو الموضوعات العنصرية، والكارهة للمسلمين والرجعية-التقليدية بوجه عام. وتمثل مطالب محلية الإنتاج والسيادة الغذائية إحدى الميادين المفضلة لهذه المحاولات. لذا يغدو حاسما تأطير تلك المطالب بعناية لتفادي كل استيلاء من ذلك القبيل.

2.11. نعارض ترحيل المقاولات نحو بلدان الأكلاف المنخفضة، ونؤيد محلية الإنتاج بوجه عام، لكننا لا نساند مطلب إعادة توطين المقاولات المُرَحّلَة. إذ أن فكرة إعادة التوطين تستتبع فقدان عمال/ات بلدان الأكلاف المنخفضة فرص عملهم واستعادة عمال/ات البلدان الامبريالية تلك الخاصة بهم. بدل توحيد أجراء/ات مختلف البلدان بوجه مستغليهم، يضعهم هذا المطلب في تنافس، و ينزع بالتالي سلاحهم بوجه متطلبات أرباب العمل المتعلقة بالتنافسية في الأسواق. وتندرج محلية الإنتاج في مشروع مغاير، منطلق من الحاجات البيئية والاجتماعية، لاسيما الحق في العمل وفي دخل للجميع، رجالا ونساء، وبالقرب من مكان الحياة. وكذلك، ليست السيادة الغذائية بنظرنا سيادة وطنية بل سيادة على صعيد ترابي كما تشكّل هذا الصعيد تاريخيا من قبل التجمعات. لذا يجب على السيادة الغذائية أن تحترم تاريخ التجمعات.. وندافع عن التضامن بين التجمعات الذي يتيح تدبير الموارد المشتركة وتبادلها على قاعدة تآزر وتكامل بدلا عن التنافس وفرط الاستغلال.

3.11. بوجه عام، تضفي صيغ "الحمائية اليسارية والمتضامنة" مصداقية على فكرة أن منافسة بلدان الأكلاف المنخفضة والتي لا تحمي البيئة هي السبب الحاسم لفقد فرص العمل الصناعية بالبلدان المتطورة. والحال ان السبب الرئيس لذلك الفقد هو ارتفاع إنتاجية العمل في سياق انحباس الحركة التاريخية لخفض وقت العمل بفعل تدهور ميزان القوى. إن "أنصار الحمائية اليسارية"، بتبنيهم رؤية بالية لاقتصاد عالمي قائم على تنافس البلدان، فيما الدور السائد تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، يَحْرفون الانتباه من تناقض الرأسمال-العمل لصالح جبهة بين الطبقات للدفاع عن التنافسية. تدعي "الحمائية اليسارية" أنها أممية، لكنها تطمس المنافسة المدمرة القائمة في صادرات منتجات زراعية منخفضة الأكلاف من البلدان المتطورة نحو بلدان الجنوب، وتجليات أخرى للسيطرة الامبريالية. وإن خطر عدوى عنصرية انطلاقا من مواقف سيادوية ذو

مغزى. ففي البلدان الأكثر تقدما يجري انزلاق بسهولة من الدفاع عن فرص العمل بالحفاظ على تنافسية المقاولات ضد منافسة بلدان الأكلاف المنخفضة إلى الدفاع عن فرص العمل بمحاربة منافسة العمال بدون أوراق تبوثية أو المرسلين من شركات أجنبية، لأن هؤلاء يمثلون "عالما ثالثا داخل البيت". هذا بالذات الفخ الذي يسعى اليمين المتطرف إلى أن يجر إليه الحركة العمالية وحركة الدفاع عن البيئة.
ليس ثمة طريق مختصر، ولا جبهة ممكنة بين الرأسماليين وقوة عملهم تحل معا مشكلي البطالة وتدمير البيئة. بدلا عن جبهة مع أرباب العمل، يجب على العمال تطوير حملات تضامن تتيح تحقيق الوحدة والقوة لهزم الأزمة.
4.11. بوجه حكومة اشتراكية بيئية تشرع فعلا في القطع مع المنطق الرأسمالي استنادا على تعبئة المستغَلين/ات و المضطَهدين/ات، ندافع طبعا عن حق تلك الحكومة في حماية سياستها بتدابير من قبيل احتكار التجارة الخارجية، والرقابة على حركة الرساميل، الخ. لكن ليس المقصود في هذه الحالة حماية المقاولات الرأسمالية ضد المنافسة الدولية: الغاية بالعكس حماية السياسة المناهضة للرأسمالية مع دعوة مستغَلي/ات ومضطهَدي/ات بلدان أخرى إلى النضال من أجل امتداد هذا النجاح إلى بلدان أخرى، ضمن منظور أممي لإطاحة الرأسمالية العالمية. هذه السياسة نقيض "للنزعة الحمائية" التي تؤول في الأخير إلى إخضاع المطالب البيئية والاجتماعية لحاجات توطيد الرأسمالية الوطنية في السوق العالمية، أي في آخر المطاف...للتبادل الحر.
5.11. يمكن أن تبدأ الاشتراكية البيئية على صعيد وطني، لكن تحققها الكامل غير ممكن سوى على صعيد عالمي، لأن تدبير النظام الأرضي بعقلانية وحذر يتطلب تخطيطا ديمقراطيا عالميا. ويبرز العمل العلمي العالمي، الذي تقوم به هيئات مثل مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ GIEC والبرنامج الدولي للمحيط الحيوي والمحيط الأرضي

IGBP ، أن التخطيط الديمقراطي ممكن. فما بوسع العلماء القيام به على صعيدهم ممكن أيضا من قبل ممثلين منتخبين ديمقراطيا للحركات الاجتماعية، وتقوم به اليوم جزئيا منظمات مثل فيا كامبسينا ونقابات أخرى.

خاتمة: الاشتراكية البيئية والثورة

إن المنطق الرأسمالي العبثي واللاعقلاني القائم على التوسع والتراكم اللانهائيين، وكذا انتاجويته المهووسة بالسعي إلى الربح بأي ثمن، مسؤولان عن وجود البشرية اليوم على شفا الهاوية:تدمير بيئي و ترجح مناخي.

العبور من"التقدم المخرب" الرأسمالي إلى الاشتراكية البيئية سيرورة تاريخية، وتغيير ثوري دائم للمجتمع، وللطبيعة وللعقليات. ولا يفضي الانتقال إلى نمط إنتاج جديد ومجتمع مساواة وديمقراطية وحسب، بل أيضا إلى نمط حياة بديل، إلى حضارة جديدة تتجاوز سيادة المال وعادات الاستهلاك المصطنعة بالإعلان التجاري، ويتجاوز الإنتاج اللامحدود لسلع غير مفيدة. وكما قال ماركس يبدأ ملكوت الحرية بخفض العمل...

يجدر التأكيد أن هكذا سيرورة غير ممكنة دون تغيير ثوري للبنيات الاجتماعية والسياسية بفعل جماهيري لأغلبية السكان. إن تطور وعي اشتراكي، ونسواني، وبيئي، سيرورة عاملها الحاسم تجربة نضال جماعي تخوضها الشعوب ذاتها، من التغييرات المحلية والجزئية حتى التغيير الجذري للمجتمع.

إن حلم اشتراكية خضراء، أو شيوعية شمسية كما يسميها البعض، والنضال من أجلها، لا يستتبعان الامتناع عن النضال من أجل إصلاحات جزئية وملحة. و يجب أن نسعى، بدون أدني وهم حول "الرأسمالية الخضراء"، إلى كسب وقت وفرض تدابير ملموسة ضد الكارثة الجارية على السلطات القائمة، بدءا بتقليص جذري لنفث غازات الاحتباس الحراري.

يمكن لهذه المطالب البيئية أن تحفز سيرورة تجذر، بشرط رفض حصر الأهداف وفق متطلبات السوق الرأسمالية أو "التنافسية".
إن كل نصر صغير، وكل تقدم جزئي، قد يفضي فورا إلى مطلب أرقى، إلى هدف جذري أكثر. إن معارك من هذا القبيل، حول مشاكل ملموسة، هامة. ليس فقط لأن انتصارات جزئية مرحب بها بحد ذاتها، بل أيضا لأنها تسهم في رفع الوعي البيئي والاشتراكي وتحفز الاستقلال والتسيير الذاتي من أسفل. وهذا الاستقلال والتسيير شرطان مسبقان ضروريان وحاسمان لتغيير جذري للعالم، أي ثوري، هو غير ممكن سوى بتحرر المستَغلين/ات والمضطَهدين/ات الذاتي: العمال والفلاحين والنساء والتجمعات الأهلية، وكذا الأشخاص المضطهدين/ات بسبب عرقهم، أو دينهم، أو قوميتهم.
تحوز نخب النظام الحاكمة، المتمترسة داخل حصونها، قوة شديدة البأس على نحو لا يُصدق، فيما قوى المعارضة الجذرية صغيرة. بيد أن تطور هذه الأخيرة في حركة جماهيرية غير مسبوقة الأحجام هو الأمل الوحيد لوقف مجرى "النمو" الرأسمالي الكارثي وإبداع شكل حياة مرغوب، أكثر ثراء بالخصال الإنسانية، مجتمع جديد قائم على قيم الكرامة الإنسانية والتضامن والحرية واحترام " الأرض الأم".

==========

مشروع مقرر معروض على نقاش تحضير المؤتمر العالمي: نحو نص عن "دور الأممية الرابعة ومهامها"

صادقت اللجنة العالمية للأممية الرابعة، في دورتها في فبراير 2017، على هذه الوثيقة، مع مشروعي مقرر آخرين، كنص تحضير للمؤتمر العالمي المقبل المرتقب في العام 2018.

يتمثل فهمنا لدور الأممية الرابعة ومهامها على صعيد وطني في كون هدفنا هو بناء أحزاب مفيدة للنضال الطبقي، أي أحزاب قادرة على تجميع قوى وتقرير تحركات يكون لها وقع وتدفع قدما النضال الطبقي. والهدف النهائي لتلك الأحزاب هو التخلص من النظام الرأسمالي القائم، حتى إن كان هذا الهدف معبرا عنه بصيغ عامة جدا. يلزم هذا المنظور قوى الأممية بأن تكون جزءا لا يتجزأ وصادقا في بناء تلك الأحزاب وقيادتها، و ألا يكون الاستقطاب الهدف الوحيد، أو الانتظار للتنديد بخياناتها المحتملة.

يندرج توجهنا في تحليل الوضع العالمي المناقش في التقريرين الآخرين المعدين للمؤتمر العالمي، اللذين يتناولان من جهة الفوضى الجيوسياسية ومن جهة أخرى سيرورات التجذر غير المنتظمة والمتناقضة ضد سياق أزمة وعي طبقي.

الفكرة الأساس هي تعذر تعميم نموذج لما يجب على الأممية الرابعة أن تفعل، مع أنه بديهي أن بعض التجارب الأكثر نجاحا ستدفع إلى ميل لتقليدها، لكن علينا التعود على وضع حيث تتباين التجارب الملموسة، بل تتجه أحيانا وجهات مختلفة. كان أحد مشاكلنا الميل اللاإرادي إلى النظر حصرا ، أحيانا، إلى ما يجري في بعض البلدان الأساسية (فرنسا قبل بضعه سنوات، الخ) وعدم إضفاء كاف للطابع العالمي على تفكيرنا. كان نقاش مختلف التجارب في دورات اللجنة العالمية مفيدا لإضفاء مزيد من التعدد على وجهة نظرنا، وهذا موضوع هذا المقرر حول الدور والمهام [نصت توصية للمؤتمر العالمي للعام 2010 على تنظيم ندوة حول حصيلة توجه بناء " أحزاب عريضة". باقتراح من رفاق الدانمرك، وقررت اللجنة العالمية في دورتها للعام 2011، باقتراح من رفاق الدانمرك، تنظيم تلك الندوة في إطار دورة عادية للجنة العالمية. وفي العام 2013 تقررت مواصلة هذا النقاش في إطار اجتماعات اللجنة العالمية. إجمالا، ناقشت اللجنة العالمية جرد نتائج التجارب التالية: 2012، حزب شغيلة

البرازيل، والتحالف الأحمر الأخضر بالدانمرك، وكتلة اليسار بالبرتغال، و حزب إعادة البناء/ اليسار النقدي في ايطاليا؛ وفي 2013: حزب العمل باكستان، والرابطة الشيوعية الثورية بفرنسا].

توجه جديد في سنوات 1990

لهذا السبب، قررنا في العام 1995 أن منظور بناء أحزاب طليعية جماهيرية صغيرة على قاعدة برنامج الأممية الرابعة كاملا قد بلغ حدوده، رغم أن دروسا عديدة وثمينة حول بناء أحزاب مناضلة قد جرى تعلمها. كان ممكنا، في الوضع الجديد الناشئ عن سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة السوفييتية –إعادة رسم الحدود بين المنظمات، بناء أحزاب نضال طبقي جذرية تخرط قوى أكثر قد يكون لها تأثير ايجابي وأهم على صراع الطبقات [1]

على هذا النحو قاد مقرر " بناء الأممية اليوم" إلى مقاربة لبناء الأحزاب محورها بناء وتوطيد منظمات الأممية على صعيد وطني بتجميع قوى أوسع من التي قد يتم كسبها للبرنامج التاريخي للأممية الرابعة.

وكان توصيف ذلك المقرر للسياق كما يلي:" إن مشروع مجتمع اشتراكي يمثل بديلا للرأسمالية وللتجارب الكارثية لـ"الاشتراكية" البيروقراطية ناقص المصداقية: انه مرهون بقوة بحصيلة الستالينية والاشتراكية الديمقراطية و الوطنية الشعبوية بالعالم الثالث، وكذا ضعف المنخرطين اليوم في هذا المشروع.

في العديد من البلدان المسيطر عليها، باتت قوى كبيرة من الطليعة متشككة في حظوظ نجاح قطيعة ثورية مع الامبريالية؛ وفي إمكان الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في إطار موازين القوى العالمية الجديدة..." في هذه الظروف تبدو النزعة الأممية الثورية طوباوية". (الفصل1)

تجدر الإشارة إلى أن تقارير تحضير المؤتمر العالمي المقبل لا تشير إلى أي تحسن نوعي في ميزان القوى أو على صعيد الوعي السياسي الطبقي. لا يعني

هذا عدم تغير الوضع بتاتا منذ العام 1995، إذ كانت ثمة حركات مهمة طبعت الوعي السياسي (منها الزاباتية، وحركة العدالة الشاملة، والثورة البوليفارية، وحركة احتلوا، والسيرورة الثورية العربية، وكذا إضرابات جماهيرية بأماكن العمل، وتعبئات نسوانية)، لكنها لم تكن بقوة كافية لفرض تراجع الهجمات المستمرة، ولم تغير من ثمة توازن القوى العام. لم ينبثق أي تيار سياسي قوي على اليسار الذي أعاد الكرة، ما يجعل بناء أحزاب جديدة منظورا قابلا للاستمرار.

كان السبيلان اللذان جرى تطويرهما لهكذا بناء هما التاليين (الفصل الثاني):

" كانت العاقبة الايجابية لانهيار المنظومة الستالينية أن هز بقوة التحفظات العصبوية إزاءنا، في صفوف الطلائع العمالية، نقابية وسياسية. كما كان من نتائج نزعة الاعتداد لدى الرأسمال حفز توحيد كل مناهضي الرأسمالية، الذين باتوا مدركين ضعفهم. نحن اليوم أقدر على نسج علاقات تضامن نضالي ووحدة كفاحات مع قوى كانت منذ عهد قريب تنفر حتى من فكرة جسر حوار معنا... نأمل أن نستقبل في صفوفنا منظمات ماركسية ثورية لا تتبنى بالضرورة "التروتسكية" ولا تتبنى تاريخنا لكنها تنضم إلينا على قاعدة التقاء برنامجي فعلي.

" كما يجب علينا إن ندمج الموضوعات الجديدة للتفكير السياسي للأجيال الشابة المناضلة، التي ستناضل فصاعدا في سياق "ما بعد ستاليني" حيث يجب تركيب انشغالات إيديولوجية وتجارب جديدة مع الدروس التقليدية التي أكدتها مجددا الرأسمالية المأزومة. وليس دمج الموضوعات الجديدة مجرد مشكل "تربوي" إزاء الشباب المكافح، بل أساسا مشكل قدرتنا على البلورة النظرية، وتحيين البرنامج واستيعاب تجارب سياسية جديدة، وأشكال ومحاور نضالات أصيلة، وتحولات اقتصادية-اجتماعية."

وكانت الوثيقة تشير إلى مختلف إمكانات التقدم نحو هدف تعزيز منظماتنا هذا:

أ- الجبهة الموحدة في النضالات الملموسة والحركات الجماهيرية

ب-الوحدة مع المنظمات الثورية

ت-تجميع أوسع مع قوى يسارية أخرى

منذ 1991 ، كان المقرر حول أمريكا اللاتينية يؤكد:" بديهي انه يستحيل تحديد توجه وحيد لكل فروعنا. ليس ثمة نموذج ولا توجه وحيدان لبناء اللذات، صالحان في كل زمان ومكان. لقد ألهمت ثورة نيكاراغوا وتشكيل حزب شغيلة البرازيل محاولات لتكرار التجربة. إننا نسعى إلى بناء أحزاب ثورية جماهيرية كبيرة. لكن ثمة تنويعات لا تحصى لتحقيق ذلك."

وسرد المقرر الخيارات التي اعتمدتها منظماتنا آنذاك:

"* ظهور حزب عمال جماهيري مثل حزب شغيلة البرازيل جعل ممكنا تطوير تيار ماركسي ثوري بداخله يعمل لبنائه بأقصى صدق..

- حدث تطور حزب ثوري مستقل مع تأثير جماهيري، أساسا، في حالة حزب العمال الثوري في مكسيك. وكاد يتحقق، قبل ظهور الكاردينية الجديدة، تلاقي معظم اليسار الثوري حول حزب العمال الثوري...
- كان الاندماج في مشاريع ثورية في طور التشكل، أو متطورة، السبيل الذي اختاره فرعنا الكولمبي. جرى اندماج رفاقنا في A Luchar بناء على جملة اتفاقات سياسية تعلق مجملها بالوضع...

وكانت المشاركة في جبهة سياسية ثورية، مع الحفاظ على وجود مستقل، التجربة بالغة الأهمية التي خاضها رفاقنا في أوروغواي مع تشكل حركة المشاركة الشعبية. التقت داخلها تيارات مختلفة: حركة التحرر الوطني MLN ، حزب انتصار الشعب PVP ، الحركة الثورية الشرقية MRO ، و PST وكذا قطاع مستقلين مهم...

وفي العام 2003 أعدنا تأكيد:

" (2) سيمر النضال من أجل هكذا أحزاب بجملة مراحل، وتكتيكات وأشكال تنظيمية تكون خاصة بكل بلد. إن هكذا إعادة تركيب مناهضة للرأسمالية تتوخى منذ الوهلة الأولى هدفا أساسيا : خلق تقاطب فعال ومرئي إزاء كل القوى المؤيدة لنيوليبرالية اجتماعية (اشتراكية ديمقراطية، ما بعد ستالينية، إيكولوجيون، شعبويون) بقصد تسريع أزمتها وإعطائها مخرجا ايجابيا.

يتطلب هذا:

- حضور قوى سياسية وازنة في الإطار الذي تتعاون فيه تيارات ماركسية ثورية مع تيارات أو ممثلين وازنين أو رمزيين يقطعون مع أحزاب إصلاحية دون أن يبلغوا بالضرورة مواقف ماركسية ثورية؛
- علاقة احترام، لكن وثيقة، مع الحركة الاجتماعية، التي تبعث إعادة تركيبها بمطالبها و تحركاتها؛
- تمثيلية معترف بها في المجتمع تكسر احتكار الأحزاب المؤيدة للنيوليبرالية الاجتماعية والتي لها، بفضل الاقتراع العام، منتخبون /ات في المجالس على الصُعد المحلية والإقليمية والوطنية (عرضيا) ودوليا (أوربا)؛
- نمط اشتغال تعددي، يتجاوز الديمقراطية، و يشجع في الآن ذاته التلاقي والنقاش، لإتاحة بقاء واشتغال تيار ماركسي ثوري كعنصر مقبول داخل مجموعة أوسع.

فيما يخص أمريكا اللاتينية، يتمثل هدفنا في بناء أحزاب و/أو تجمعات مناهضة للرأسمالية عريضة، تعددية، منغرسة فعلا في البروليتاريا وفي الحركات الاجتماعية، وتدمج مقاومة النيوليبرالية في إطار النضال ض العولمة الرأسمالية. إننا، بصفتنا تيارا ماركسيا ثوريا، مع بناء "نواة صلبة" لليسار. هذا المنظور لن يعطي نتائج إذا تمت الاستعاضة عن التفكير الاستراتيجي، والفعل الراديكالي

والمبادرات الجريئة بموقف عصبوي " لتأكيد الذات" وfنزعة محافظة عن "هويتنا".

قمنا، في العام 2010 بالتأكيد على إعادة بناء اليسار أكثر مما على العلاقات الممكنة مع مختلف قوى اليسار القائمة:

4. **نريد الانخراط في عملية إعادة التنظيم هذه من أجل خلق يسار في مستوى تحدي هذا القرن وإعادة بناء الحركة العمالية، وهياكلها، ووعيها الطبقي، واستقلالها إزاء البرجوازية سياسيا وثقافيا : (التأكيد من عندنا)**

- يسار مناهض للرأسمالية، أممي، بيئي، نسواني؛
- يسار بديل على نحو جلي عن الاشتراكية الديمقراطية وحكوماتها؛
- يسار مناضل من أجل اشتراكية القرن 21، مسير ذاتيا وديمقراطي ، مسلح ببرنامج حازم لتحقيقها؛
- يسار واع بأن بلوغ هذا الهدف يستوجب القطع مع الرأسمالية ومنطقها، وبالتالي عدم تسيير المراد محاربته، مع الممثلين السياسيين الذين لا يردون ذلك القطع؛
- يسار تعددي راسخ في الحركات الاجتماعية وفي عالم الشغل، يدمج كفاحية العمال/ات ، ونضالات تحرر النساء، وحركة المثليين ونضالات البيئيين؛
- يسار غير مؤسسي يرسي إستراتيجيته على التنظيم الذاتي للبروليتاريا ولكافة المضطهدين/ات، وفقا لمبدأ: تحرر العمال/أت من صنع العمال/ات أنفسهم/هن؛
- يسار يحفز كل أشكال التنظيم الذاتي لدى العمال والطبقات الشعبية التي تشجع مقدرة التفكير والقرار والعمل لحسابهم الخاص

- يسار يدمج كل القطاعات الاجتماعية، والموضوعات الجديدة، كما جرى التعبير عنها في المنتديات الاجتماعية العالمية، بخاصة الأجيال الجديدة لأن الجديد لا يُصنع بالقديم وحده؛
- يسار أممي، مناهض للامبريالية يناضل ضد السيطرة وضد الحرب ومن أجل تقرير الشعوب مصيرها بذاتها ويرسم إطار أممية جماهيرية ديمقراطية؛
- يسار قادر على ربط تراث الماركسية النقدية والثورية الثمين مع البلورة النسوانية والبيئية الاشتراكية او ما بلورته حركات السكان الأهليين بأمريكا اللاتينية،
- يسار مستقل وطبقي يناضل من أجل أوسع وحدة عمل ضد الأزمة ومن أجل حقوق العمال /ات والمضطهدين/ات ومكاسبهم/هن وتطلعاتهم/هن؛

هذه هي المعايير والمضمون النوعي الذي نضع من أجل بناء أدوات سياسية جديدة مناهضة للرأسمالية من أجل محاربة النظام الراهن.

سبل مختلفة نحو نفس الأهداف، قطائع و تفرعات

مثلما كررنا في مختلف تلك المقررات، **يجب أن يكون القرار، بصدد أي أداة سياسية تطابق على نحو أفضل التحديد المعين في بلد معين وفي لحظة معينة، مرتكزا على فهم ملموس للوضع** – الدينامية والقوى القائمة. وليست ثمة وصفة من خارج بأي علامة كانت من شأنها الحلول مكان فهم للوضع الفعلي.

لأن تحديد منفعة أداة سياسية غير ممكن إلا بهذا الفهم، ينتج عن الأمر أن **طراز الأداة السياسية الضرورية يتغير عند تغير الوضع**. أفضل سيناريو هو تكيف الأداة التي نسعى إلى بنائها مع تطور الحاجات- وبالتالي نناضل من أجل تطوير الأساس السياسي-البرنامجي للأحزاب التي نحن جزء منها كي تقوم بذلك.

لكن الحال قد لا يكون على هذا النحو، وفي الواقع تجري خيانة ما هو ضروري. يجب أن نكون مستعدين في هذه الحالة للقطع وتشكيل أداة جديدة، عندما نحكم بأننا خسرنا المعركة السياسية.
لكن هذا لا يعني أن الخيار السابق كان خاطئا (نعلم أيضا أن أحزابا أعلنت استنادها على البرنامج الشامل للثورة البلشفية قد تخون/ تصبح إصلاحية،الخ). يجب أن نقيس ما إن كان لها لحظة تشكيلها و إبان حقبتها الأولى، المديدة إلى هذا الحد أو ذاك، مفعول إيجابي على الوضع الوطني.
النتيجة، أنه إذا أمكننا الحكم بأن تطور حزب شغيلة البرازيل وحزب إعادة البناء الشيوعية الايطالي لم يفض إلى شيء، فلا يعني ذلك أننا أخطأنا بالمشاركة فيهما في لحظة معينة (لفترة مديدة إلى هذا الحد أو ذاك)، وأن تلك الأحزاب لم تكن تعبيرا ايجابيا عن تطلعات من يسعون إلى تغيير للنظام، أو أنها كانت عاجزة عن إتاحة التقدم خطوات ملموسة.
وقد يحصل أيضا أن يصبح جليا بسرعة أن الأداة السياسية ذاتها انتقالية، ويجب أن يكون هدفها خوض معركة خلق حزب سياسي جديد. لأننا نقول إن طبيعة الأداة السياسية الضرورية تتطور مع الوضع، ندرك أنه حين تكون الثورة في الأفق سنحتاج حزبا قادرا على فهم تلك الفرصة وانتهازها. لكننا ندرك أن إعلان الحزب الثوري اليوم لا تعني حتما في معظم الحالات استيفاء المعايير التي نضع لأجل أن يكون مفيدا لصراع الطبقات.
لا يعني هذا أننا لا نسجل اللحظات التي كانت فيها أحزاب تعتبر نفسها صراحة ثورية ذات تأثير فعلي: حزب العمال الاشتراكي بالولايات المتحدة الأمريكية في الحركة المناوئة للحرب، الرابطة الشيوعية الثورية، أو خارج حركتنا: حزب العمال الاشتراكي البريطاني في سنوات1970 عند إطلاقه الرابطة المناهضة للنازية. بيد أن تأثيرها كان نتاج وضع سياسي خاص، ولا يمكن فهمه خارج هذا السياق. فضلا عن أن تأثيرها كان بكل حال معتدلا

ولم تبلغ تلك الأحزاب وزنا حاسما في الحياة السياسية لبلدانها – باستثناء الرابطة الشيوعية الثورية بحملتي بوزانسونو في 2002 و 2007، في العقد الأخير من وجودها.

جرد نتائج تجربتنا مند مطلع سنوات 1990

حاولت المنظمات الوطنية للأممية الرابعة كلها تقريبا –بالطريقة التي اعتبرتها مطابقة لوضعها الوطني- أن تبني وأن تكون قسما من تشكيلات سياسية أوسع.

كانت أولى التجارب في سنوات 1980، واكتست أشكالا عديدة مختلفة. فقد أسهم رفاقنا في البرازيل في خلق حزب الشغيلة و توطيده بدءا من العام 1980. ويمكن تسجيل تشكيل منظمة تضامن Solidarity بالولايات المتحدة الأمريكية بتجميع ثلاث منظمات من اليسار الثوري في 1986، والتحالف الأحمر الأخضر في الدانمرك في 1989 باتفاق بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي اليساري [2] وفرعنا. وبعد عشر سنوات، في 1999 جرى أيضا خلق كتلة اليسار في البرتغال من قبل فرع الأممية الرابعة وتيار بالحزب الشيوعي ومنظمة ماوية.

وفي آسيا، قدِمت منظمات وازنة من تيارات أخرى [قطع رفاق الفلبين مع الماوية، وكان رفاق باكستان سابقا في تيار المناضل Militant Tendency، ولرفاق سريلانكا أصول في الفرع السريلانكي القديم لما قبل 1964 وقضوا فترة أيضا في تيار اللجنة من أجل أممية عمالية CWI] وانضمت إلينا في سنوات 1990 و 2000.

واجهت هذه المنظمات بوجه خاص أوضاع عنف قصوى، وإن بطرق مختلفة، في الفلبين عبر التنظيم الذاتي للمجموعات المهددة ومنظمة مسلحة سرية مساندة للتفاوض مع الحكومة، وفي باكستان عبر نشاط حملة مفتوحة سياسيا منددة بعنف الدولة و حركة طالبان.

شاركت بعض منظماتنا الوطنية، لاسيما في أوربا، في محاولات عديدة لبناء منظمات أوسع مستديمة خلال تلك العقود، في ايطاليا مثلا أو في

بريطانيا، وأيضا في افريقيا الجنوبية وفي بورتوريكو. وكذا مشاركة رفاق البرازيل في بناء حزب الاشتراكية والحرية بعد خيانة حزب الشغيلة.
وفشلت بعض محاولات اندماج مع تيارات ثورية بسرعة متفاوتة (في الدولة الاسبانية مع التيار الماوي المسمى الحركة الشيوعية، وفي ألمانيا مع ستالينين سابقا في VSP)، فيما تستمر تجارب اندماج مثل منظمة تضامن بالولايات المتحدة الأمريكية أو مقاومة اشتراكية Socialist Resistance في بريطانيا بعد 15 سنة أو أكثر. إن نقطة حاسمة في هذه الحصيلة هي أن هذه المبادرات تستمر عند وجود اتفاق حول مهام الوضع الوطني.
كما أخفقت تجارب أخرى في بلوغ الكمون المأمول، وكان إحدى أهمها خلق حزب مناهضة الرأسمالية الجديد NPA في فرنسا من قبل الفرع الفرنسي في العام 2009، أو الوحدة اليسارية Left Unity في بريطانيا في العام 2014. في هاتين الحالتين كان من عوامل الفشل ظهور غير متوقع لتيار يساري داخل الاشتراكية الديمقراطية (حزب اليسار في فرنسا، وظاهرة كوربين في بريطانيا) أدرك دينامية تلك المشاريع الجديدة. غير أن تلك التطورات لم تبرهن بعد، في أي من الحالات، على كونها أداة سياسية جديدة جذرية مستديمة وذات مصداقية، يبرز هذا أن الاشتراكية الديمقراطية آفلة لكنها لم تمت بعد.(لا يعني هذا أن أزمة حزب مناهضة الرأسمالية الجديد ناتجة عن هذا العامل وحده).
من جهة أخرى يواصل التحالف الأحمر الأخضر في الدانمرك، و كتلة اليسار في البرتغال، النهوض بدور معين والتأثير بما هما حزبي يسار في بلدانهما- على غرار بوديموس الذي ترتبط حيويته وقاعدته أكثر بتطور حركات المقاومة العفوية والتجذر المميز لحركة المستائين Indignados .
يمثل حزب بوديموس، في هذا الطور، القوة السياسية الوحيدة التي يمكن اعتبارها نتاج هذا النوع من الحركة، رغم أن ثمة عناصر مشتركة في دعم ساندرس بالولايات المتحدة الأمريكية وكوربين في بريطانيا. بيد أن هذه

الظواهر الأخيرة تبدو متناقضة مع إحدى مميزات حالات التجذر الجديدة: رفض الأحزاب السياسية بوجه عام، وغالبا بفعل الخيبة إزاء الأحزاب القائمة، وبفعل السلوك النخبوي والعصبوي لجماعات اليسار المتطرف في الحركات الاجتماعية في حالة نفور العناصر الأشد جذرية.
بيد انه يمكن أن نسجل، في الحقبة الأخيرة بأوربا وبالولايات المتحدة الأمريكية، أن ثمة، رغم استمرار شكوك إزاء الأحزاب، تغير استراتجي نحو الساحة السياسية الانتخابية بفعل عوامل عدة: عمق الأزمة السياسية/الاقتصادية/ الاجتماعية؛ مثال الثورات العربية التي كانت ترمي إلى إسقاط الحكومات والأنظمة، وصعوبات تحقيق انتصارات بالنضال الاجتماعي وحده؛ وبسبب استفحال فقد المصداقية لدى النخبة السياسية ذاتها، هذه التي تبدو ضعيفة.
على نحو مأساوي، لم تنتج عن السيرورة الثورية العربية قوى سياسية منظمة صلبة قادرة على قيادة حركة الجماهير، باستثناء الجبهة الشعبية في تونس.
بوجه عام، اكتست تجاربنا في بناء أحزاب مفيدة للصراع الطبقي شكل مشاركة في أحزاب كان لها بعض التأثير في بلدانها، رغم أنها كانت أحزابا أقلوية (نسبة أصوات أدنى بوجه عام من 10 بالمائة، وبضع آلاف من المناضلين، الخ) في أوضاع متسمة باستقرار نسبي و لم يمكن فيها توقع انهيارا للأحزاب التقليدية وحيث لم تكن "مسألة السلطة" مطروحة ،أو لم تكن مطروحة إلا بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية. لكن ثمة حالات كنا فيها منخرطين في نوع آخر من الوضع حابل بإمكانات أخرى ويطرح مشاكل أخرى: أوضاع الأزمة السياسية حيث كان متوقعا أن تصبح أحزاب طبقية غير حاكمة أغلبية سياسية وتشكل حكومة، الخ. احدها حزب شغيلة البرازيل ، وبوديموس حالة أخرى، و ثمة أيضا حالة مجموعة كانت لنا معها علاقات رفاقية ، كاليسار العمالي الأممي داخل سيريزا. هناك أيضا تيار Marea Socialista الذي كان في الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي

PSUV لبضع سنوات، رغم أن الأمر يتعلق في هذه الحالة بسيرورة حكومة يسارية في السلطة.

سيطول سرد مختلف التجارب بمختلف البلدان، وقد وضع عدد من الإسهامات جردا للنتائج، ونُشرت في *Inprecor* et *International Viewpoint* [3] . لكن يمكن، كخلاصة عامة، اعتبار أن ليس ثمة نموذج أفضى إلى اختراقات هامة، وسيكون للعجز عن انتهاز الفرص عند إمكان تحقيق تقدم نوعي أو كمي في تجميع القوى المفيدة للصراع الطبقي، مفعول سلبي مستديم.

دروس مستخلصة من جرد النتائج

ما استخلصنا جماعيا من دروس من مختلف هذه التجارب جرى تدوينه في مقررات المؤتمرات العالمية، وفي الإسهامات منذ المؤتمر العالمي 2010 في جملة نقاشات جرد النتائج التي جرت في اجتماعات اللجنة العالمية.

دارت حول ضرورة خوض معارك سياسية داخل القوى السياسية التي نقوم ببنائها حول:

- المشاركة في الحركات الاجتماعية وفي كفاحات المضطهدين/ات والمستغلين/ات ، ليس كنخبة سياسية تتدخل من خارج، بل كجزء عضوي من تلك الحركات والنضالات بتطوير تحاليل ومطالب سياسية، وبمواصلة النضال من أجل تلك المطالب حتى النهاية. نتعلم أيضا في هذه السيرورات من تلك الحركات بقصد تعميق برنامجنا و إثرائه – على غرار ما نقوم به فيما يخص النسوانية والبيئة و مسائل المثلية LGBTQI؛
- بناء نقابات نشيطة، جذرية، وقائمة على النضال الطبقي، سواء بالنضال في النقابات القائمة، أو ببناء نقابات جديدة حيث يكون الأمر ضروريا ومناسبا؛
- الموقف إزاء الدولة والمؤسسات ؛ والانتخابات،بما هو دعم للنشاط في الحركة الجماهيرية التي يجب أن تظل مركز ثقل نشاطنا، دور الممثلين

المنتخبين وعلاقتهم بالحزب، هؤلاء الذين غالبا ما يكونون ممثلي الحزب الأبرز، والذين يمكن أن تُعتبر أنشطتهم (عبر الأصوات) أشد فعالية والتي غالبا ما تكون مطالبة أكثر بأن تكون "مفيدة" في المدى القصير. من مسؤولية الحزب أن يحدد الإطار السياسي لعملهم؛

• أهمية فهم عالمي و أممي للوضع السياسي العالمي مفض إلى نشاط في الحملات التضامنية العالمية، وكذا المشاركة في الأممية الرابعة (انظر أدناه)؛

• ضرورة نمط اشتغال ديمقراطي وشفاف، مع ديمقراطية واسعة، بما فيه حقوق تشكيل الاتجاهات، ضد الاشتغال العمودي، على قاعدة مشاركة الأعضاء في النشاط وفي اتخاذ قرارات الحزب، مع الهياكل التنظيمية الضرورية لتأمين ذلك؛ وفهم أشكال الاضطهاد التي تستمر حتى في أحزاب تعتبر نفسها ضد أشكال الاضطهاد الخاصة، للنساء وغيرهن، وتطوير هياكل واشتغال ومساطر مناسبة؛

• أهمية تناول المسائل "الجديدة" التي تثيرها النضالات ومقاومات المضطهدين/ات والمستغلين/ات (لا سيما النسوانية، والبيئة والمثلية LGBTQI ، الخ)؛

• معركة بلا هوادة ضد كل أشكال العنصرية – حتى ضد السكان الأهليين، ومعادة السامية و كره الإسلام ومن أجل حرية تنقل المهاجرين، على قاعدة التضامن والوحدة؛

• أهمية تجديد منظماتنا بموقف منفتح وديناميي لأجل استقطاب الشباب المتجذر ودمجهم في الحزب.

أهمية الأممية الرابعة

عنصر حاسم، برز من جرد النتائج، بدءا بنتائج تيارنا "اشتراكية ديمقراطية" في حزب شغيلة البرازيل، هو الضرورة المطلقة للحفاظ على الصعيدين الوطني و لعالمي على إطار الأممية الرابعة بما هو مكان تبادل وصلة ونقاش، ليس فقط لفهمنا للوضع السياسي في العالم برمته ، بل

أيضا للتجارب الفعلية لبناء منظمات سياسية. يعني هذا أن نكون منظمين كأممية رابعة – مع الحفاظ على إمكان النقاش بين الرفاق المتقاسمين إطارا سياسيا و بتجديد هذا الإطار السياسي بارتكاز على التجارب الجارية.
نسعى بنشاط إلى بناء منظمات مع القوى والأفراد الذين لا يشاطروننا مجمل برنامجنا التاريخي رغم أن ذلك يجري في أفق بناء قوة سياسية قائمة على عناصره الأساسية. بيد أننا نعتبر أن إطارنا السياسي المشترك المتشكل بفعل كامل الأحداث التاريخية والسياسية، بخاصة منذ الإسهامات الأولى للفكر والتحليل الماركسيين، لكن وصولا إلى تجارب وإسهامات أيامنا هذه، يخلق إطارا لا استعاضة عنه من اجل نقاش مثمر، حيث يمكن تعويض وزن التجربة الوطنية بأخرى، وحيث قد يساعد تشارك التجارب والآراء على رسم آفاق لرفاقنا في مختلف سياقاتهم الوطنية. هكذا، لا غنى عن النقاشات السنوية المباشرة في اجتماعات اللجنة العالمية بين الرفاق قادة أكبر عدد ممكن من منظماتنا والمنظمات الصديقة كالتي ندعوها للمشاركة فيها.
على الصعيد الوطني، ستتباين الأشكال الدقيقة لهذه النقاشات والأشكال التنظيمية المطابقة، وكذا الأشكال الأوسع للمنظمات السياسية. سيكون ثمة توتر بين السير أبعد من نطاقات التيارات السياسية التي شاركت منذ البدء في بناء أحزاب جديدة، ما يستتبع حل المنظمات القائمة، ومن جهة أخرى اقتناعنا بأن لا غنى عن الحفاظ على إطار الأممية الرابعة ، للأسباب السابق ذكرها. حل هذا التوتر بالكيفية الملائمة في كل سياق خاص هو إحدى التحديات التي تنتظرنا.
على صعيد عالمي، تمثل صحافتنا، المكتوبة كما الالكترونية، عنصرا هاما في هذا التبادل. يجب تعزيز هذا الحضور بإطلاق (وأخيرا) لموقع انترنت خاص بالأممية الرابعة يكون في الآن ذاته منبرا للأمور الراهنية ومورد أرشيفات لمقرراتنا ولباقي النصوص الهامة، بالأقل بلغات اشتغال الأممية الثلاث وباللغات الأخرى التي تتوافر بها.

تمثل مدارسنا وندواتنا فرضا نفيسة جدا لتكوين مناضلينا ودعوة مناضلي القوى السياسية التي نطور معها علاقات. قامت المشاركة في المدارس بدور حاسم مثلا في توطيد علاقاتنا مع رفاق الفلبين قبل انضمامهم. ويمثل تطوير المعهد الدولي للبحث والتكوين في دورات مانيلا وندوات إسلام آباد المنتظمة أوجه حاسمة في تطوير وجودنا الفعلي كأممية في هذه المنطقة من العالم.

مخيم الشباب، بالنسبة للمنظمات الأوربية أساسا، فرصة فريدة لإشراك الرفاق الشباب والمتعاطفين والمنظمات الصديقة في مبادرة سياسية حيث يمكن، حول عناصر أساسية من برنامج الأممية الرابعة، خوض نقاشات حول الأنشطة الفعلية التي ينخرطون فيها بصفتهم شبابا. انه وجه بالغ الأهمية لتكوين كادرات جديدة بفهم أممي لتعقد تجاربنا المتباينة. فيما يجب أن يبقى المخيم مبادرة أوربية لأسباب عملية (كلفة، جعل التنظيم الذاتي واقعا بإعداد وتقييم جماعيين للمخيم)، تمثل مشاركة رفاق آخرين من مناطق أخرى ، لاسيما إن أمكن جمع ذلك مع المشاركة في مدرسة الشباب أو في ندوة، استثمارا هاما في مستقبلنا.

نحو أممية جديدة ؟

لن تكون مصاعب بناء منظمات جديدة على صعيد وطني إلا أعظم على صعيد عالمي. بيد أن الصلات العالمية بين المنظمات السياسية اليسارية الجذرية تمثل أولوية لدينا. يمكن أن يجري هذا بتطوير علاقاتنا الفردية مع مختلف المنظمات، سواء التقليدية في أقصى اليسار او تيارات جديدة منبثقة. ونشارك في الآن ذاته في منتديات لهكذا منظمات ينظمها آخرون، وحتى نبادر إلى تنظيم هكذا منتديات. مع أفول حركة المنتديات الاجتماعية، تقل الإمكانات قياسا بسنوات 2000 لكن يجب أن نظل منتبهين لكل تلك المبادرات.

هوامش

[1] في 1968، استنادا على تحليل للتجذر العالمي للشباب، ركز مقرر المؤتمر العالمي التاسع حصرا على بناء منظمات شباب ثورية مرتبطة بالحزب. وفي 1974 طرحنا " الهيمنة الرابحة" عبر "طليعة جديدة بأحجام جماهيرية" و أيضا بناء "منظمات ثورية أقوى نوعيا". وفي 1979 كان التوجه يرمي إلى بناء أحزاب ثورية قائمة على الطبقة العاملة بالتوجه صوب الصناعة. هذا التوجه تم تطويره في 1985 بالاستدارة نحو الشعب والنساء والشباب.

[2] " منذ البداية كان الحزب الاشتراكي اليساري خليطا من كل عناصر اليسار الجديد: الهيبي hippies و اللاسلطويين والماويين والتروتسكيين ولينينيين آخرين، ومناهضين للامبريالية و تنويعات أخرى عديدة من معارضي المؤسسة"

[3] « Building new left parties" http://www.internationalviewpoint.org/spip.php?rubrique14